مجلة الدراسات الإفريقية

كلية الدراسات الأفريقية العليا

تصدرها كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

في هذا العدد

- أرخبيل لامو خلال القرون الستة الأولى للهجرة: دراسة تاريخية في ضوء الأدلة الأثرية
- الأمراض والأوبئة وطرق العلاج في مصر في العصر العثماني
- الفتاوى والموقف من قضايا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية في مصر العثمانية
- السقايات الآثارية بمدينة تطوان بالمغرب الأقصى في العصرين الوطاسي والسعدي (869– 1069هـ/ 1465– 1659م): دراسة تاريخية آثارية
- الدور السياسي لقبائل الطوارق في بلاد السودان الغربي في عصر مملكتي مالي وصنغى (636–1000هـ / 1238–1591م)
- سياسة إيران تجاه القرن الأفريقي وشرق أفريقيا في ضوء استراتيجية الخطوة الثانية 2019– 2023م
- دييجو جارسيا في ضوء المزاعم البريطانية والأمريكية (1959–1971)
- الصراع في السودان: الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية
- التنافس الأمريكي الصيني على مناطق النفوذ بشرق أفريقيا في الفترة من 2012 حتى 2023
- المواقف الأمريكية والفرنسية تجاه التطورات السياسية الداخلية في دول الساحل والصحراء منذ عام 2011: تنافس أم تعاون؟
- الاستراتيجية الأمريكية في منطقة جنوب آسيا خلال إدارة ترامب وبايدن
- سياسات تنمية الصناعة المصرية في ظل الأزمات بالتركيز على الصناعات التحويلية المصرية خلال الفترة 2015–2022
- التصنيع في مصر ما بين دورات الانطلاق والتباطؤ
- تقييم فاعلية مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وانعكاساتها على تحقيق أهداف التنمية المُستدامة في السنغال
- تحديات نشاط البحث والتطوير في جنوب أفريقيا وسبل مواجهتها
- The Asymmetric Impact of Exchange Rate on Inflation in Egypt Since 2013

وثيقة جامعة القاهرة للتنوير

مجلس الثقافة والتنوير

أ.د. محمد عثمان الخشت

رئيس جامعة القاهرة

إن النَظرة العقلانية المستقبلية هي الحاكمة لمسيرة جامعة القاهرة، فالتحدي القومي أصبح ماثلاً في بناء إنسان مصري جديد لتحقيق التنوير والتنمية وتأسيس دولة حديثة، وتغيير طريقة التفكير عند الطلاب والباحثين، وتأخذ بهم نحو التفكير العقلاني النقدي والإبداعي، وبناء شخصية مسئولة واعية ؛ من أجل نهضة حقيقية للوطن .

والغاية المأمولة في هذه المرحلة من تطور جامعتنا هي تحويل جامعة القاهرة إلى جامعة من جامعات الجيل الثالث، مع استعادة فكر الآباء المؤسسين في التنوير والعقلانية والمدنية والتعددية والمواطنة، مع فتح مسارات جديدة للتقدم، والانتقال إلى آفاق جديدة في حركة التاريخ العالمي . فالجامعة إذا كانت عند إنشائها في «عصر جامعة الجيل الأول»، تقوم على التعليم ونقل المعلومات والمعارف، وجامعة الجيل الثاني تقوم على الجمع بين التعليم والبحث العلمي، فإن هدفها الآن هو الدخول في عصر «جامعة الجيل الثالث» التي تجمع بين التعليم والبحث العلمي **واستغلال وتوظيف المعرفة في التنمية الشاملة للدولة الوطنية** بوصفها تنمية ثقافية وعلمية واقتصادية واجتماعية، تنمية للعقول والموارد والدولة والمجتمع والفرد؛ حيث تسعى إلى إنتاج **قيمة مُضافة للاقتصاد**، والتوسع في التخصصات البينية، وتنمية فكر ريادة الأعمال وإدارة المشروعات وعدم الاكتفاء بإنتاج موظفين وعلماء، بل العمل على تخريج رواد أعمال، والتحول نحو وضع المراكز البحثية والخدمية أعلى قائمة الأولويات، والتحول نحو الإدارة اللامركزية وحوكمة الإدارة الأكاديمية والأخلاق العالمية وأخلاقيات الأعمال، وغيرها من متطلبات عصر الحداثة والتنوير والتقدم.

وفي هذا السياق لابد من تأكيد مجموعة من المبادئ التي تحكم هوية الجامعة وتحدد مسارات عملها، وهي :

١ - جامعة القاهرة **مدنية، عقلانية، والحرية** مكون أصيل **من مكوناتها**، مع تأكيد حق الاختلاف، وتنوع الفكر الخلاق في إطار الدولة الوطنية. ومن ثم عدم التعصب لتيار ضد تيار، فالجامعة بيت للمصريين جميعا.

٢ - تأكيد هوية مصر المستنيرة القائمة على **قيم التعايش** وتقبل الآخر؛ خصوصا أن الجامعة شريك في صياغة هذه الهوية.

٣ - تحديد **مفهوم التنوير بوصفه ممارسة عقلانية** تقترن بالجرأة على استخدام التفكير العقلاني النقدي بالمعنى الحداثي؛ فالتنوير هو التفكير العقلي بشجاعة ودون وصاية.

٤ - تكوين خطاب **ثقافي ودِيني** جديد يعتمد على التأويلات العقلانية المتعددة والقراءة العلمية للنصوص الدينية بوصفها البديل عن التفسير الواحد المغلق ووهم امتلاك الحقيقة المطلقة.

٥ - تأسيس تيار عقلاني عربي مقاوم **للإرهاب** والتطرف والرجعية والأصوليات الجامدة التي تدعو إلى إبطال إعمال العقل في فهم الواقع أو في فهم النصوص الدينية.

٦ - الانفتاح على **تجارب التنوير الأخرى والتيارات العالمية** وتاريخ الأفكار والفنون وتنوع مصادر المعلومات والتمكين التكنولوجي لكافة عناصر الجامعة من منظور المصلحة القومية .

٧ - بناء **نسق فكري ومعرفي** مفتوح ومتحرر ومتطور في مواجهة النسق الفكري المغلق والمتشدد والجامد، يقوم على التفكير الإبداعي الخلاق، واستدعاء الوعي النقدي التحليلي بعيداً عن القوالب الجاهزة التي تعيق الإبداع والتطور، وضد العقل السلبي القائم على الحفظ والتلقين والتسليم بالحقيقة الواحدة التي لا تقبل التغيير.

٨ - تكوين **الشخصية** القادرة على العمل الفكري الخلاق والسياسي المتجدد والإداري المحترف، وهذه مهمة العملية التعليمية والأنشطة الإبداعية؛ لأن التعليم هو العامل الأكثر تأثيراً في معادلة بناء الشخصية الإنسانية متوازنة الأركان: روحاً وجسداً ووجداناً ونفساً تحت قيادة عقل واعٍ يقود ويوجه.

٩ - بناء **بيئة تعليمية** تحفز روح الاكتشاف والإبداع **والحرية الأكاديمية**، وتعمل على القضاء على التعليم المولد للإرهاب عبر مناهج الحفظ والتلقين التي تصنع عقولا جامدة، مع تطوير **المحتوى التعليمي** الذي يتواكب مع دفع الباحثين والطلاب إلى مستويات جديدة من التعلم والخروج بهم من حدود المقرر إلى سعة البحث العلمي الخلاق.

١٠ - اتباع **طرائق التعليم** القائمة على المناهج العقلية والأساليب التجريبية والفكر التحليلي والحل العلمي والعملي للمشكلات، وتأكيد «فن الحوار المولد للحقيقة»؛ مما ينشأ عنه تكوين عقول منهجية مفتوحة، مع القدرة على اتخاذ المواقف وطرح الآراء الجديدة، وتخريج شخصية حرة واعية قادرة على أن تفكر وتوازن وتنقد وتختار وتبتكر.

١١ - إعادة **تطوير أساليب التقويم** والامتحانات لتختبر المهارات، وطرائق التفكير، ومخرجات التعليم على أساس «النتائج»، بدلا من التركيز فقط على عملية التعليم والحفظ التي تعد الأساس الخصب لتكوين عقول مغلقة لا تفكر، ومن ثم يستطيع أن يوظفها بسهولة صانعو الإرهاب الذين يلعبون لعبة «السمع والطاعة» من أجل حياة يعينها يفرضونها على الجميع!

١٢ - العمل على **تغيير نمط الحياة نحو التحضر بمعناه الشامل**، وترسيخ أخلاق التقدم، وتغيير منظومة القيم الحاكمة للسلوك.

١٣ - عدم التمييز **على أساس ديني أو عرقي أو اجتماعي أو سياسي** أو غيره من أسس التمييز التي تتعارض مع فكرة المواطنة، فالجميع محكوم مبدأ المواطنة، والجميع سواء أمام القانون، والكل متساوون بوصفهم مواطنين، والديموقراطية أكبر ضامن للسلام الاجتماعي، وهي الأسلوب الأمثل في إدارة الخلاف بين الجميع في إطار الدولة الوطنية. ولا يمكن أن تحقق الديموقراطية أغراضها دون نبذ العنف والإرهاب والتطرف وتفكيك الأصوليات المغلقة.

١٤ - **اكتشاف المواهب وفتح المسارات الإبداعية** أمامها سواء العلمية أو الفنية أو الثقافية أو الرياضية أو غيرها، وتوسيع رؤية ورقعة النشاط الطلابي حتى يصل الطلاب إلى قيم المعايشة والتنوير. ولا يتحقق ذلك بندوات أو حفلات معدودة، وإنما بخلق حالة من الزخم الثقافي والتنويري والوعي الحقيقي لا الوعي الزائف .

وثيقة جامعة القاهرة للتنوير

مجلد (46) - عدد (1) - ج (1) يناير 2024

مجلة الدراسات الإفريقية

Journal of African Studies

دورية علمية فصلية محكمة

المجلد (46) **العدد (1) – ج (1) يناير 2024**

تصدر عن كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

مجلة الدراسات الإفريقية

Journal of African Studies

تصدر عن:

كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

Faculty of African Postgraduate Studies – Cairo University

الترقيم الدولي

ISSN: 1110 / 6018

الترقيم الإلكتروني الدولي الموحد

Online ISSN: 2812-6432

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية

2005/12643

معامل التأثير العربي لعام 2021

موقع المجلة: http://mafs.journals.ekb.eg/

البريد الإلكتروني للمجلة: jars@faps.cu.edu.eg/

مجلة الدراسات الأفريقية

مجلة الدراسات الأفريقية دورية علمية فصلية (ربع سنوية) محكمة تعنى بالدراسات المتعلقة بالشئون الأفريقية، تصدر عن كلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة منذ عام 1972. وتختص المجلة بنشر الدراسات والبحوث العلمية التي تتسم بالجد والأصالة في المجالات العلمية المتعلقة بالشئون الأفريقية في شتي فروعها ومجالاتها.

تهدف المجلة إلى نشر المعرفة وزيادة الوعي بالدراسات الأفريقية، والإسهام جديًا في إثراء البحث العلمي في مجال الدراسات الأفريقية، من خلال نشر البحوث والدراسات في هذا المجال. كما تهدف لتشجيع حركة البحث العلمي في الجامعات المصرية والعربية والأفريقية، وإتاحة الفرصة للباحثين المصريين والأفارقة لنشر إنتاجهم العلمي. وتعمل على تعزيز آليات التعاون العلمي القائمة بين كلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة من جهة، والجامعات المصرية والعربية والأفريقية من جهة أخرى.

تهتم المجلة بنشر البحوث العلمية المتعلقة بالشئون الأفريقية في مجالات التاريخ، والسياسة والاقتصاد، واللغات والآداب الأفريقية، والجغرافيا، والأنثروبولوجيا، والموارد الطبيعية، وغيرها من المجالات البحثية ذات الصلة بالشئون الأفريقية، وذلك للسادة الباحثين في الجامعات والمؤسسات البحثية داخل مصر وخارجها. وتخضع البحوث المنشورة فيها للتحكيم من قبل محكمين متخصصين من مختلف الجامعات المصرية والعربية والأفريقية.

وتجدر الإشارة إلى أن **مجلة الدراسات الأفريقية** مدرجة ضمن مجلات بنك المعرفة المصري، وهي أيضا مدرجة ضمن قاعدة بيانات معامل التأثير العربي، كما أنها مدرجة ضمن المجلات العلمية للجان الترقيات العلمية التابعة للمجلس الأعلى للجامعات بمصر، بالإضافة إلى أنها مدرجة في قاعدة بيانات اتحاد المكتبات الجامعية المصرية.

هيئة تحرير المجلة

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. عطية الطنطاوي

عميد كلية الدراسات الإفريقية العليا

نائب رئيس مجلس الإدارة

أ.د. أميرة شوقي

وكيل كلية الدراسات الإفريقية العليا لشئون الدراسات العليا والبحوث

رئيس التحرير

أ.د. عمر عبد الفتاح

أستاذ الدراسات اللغوية بكلية الدراسات الإفريقية العليا

مدير التحرير

د. تامر جاد

مدرس الأنثروبولوجيا الطبيعية بكلية الدراسات الإفريقية العليا

نائبا مدير التحرير

د. سحر هيكل

مدرس الموارد الحيوانية بكلية الدراسات الإفريقية العليا

د. نيفين ساويرس

مدرس لغة الهوسا بكلية الدراسات الإفريقية العليا

محتويات العدد

الموضوع	ص
▪ التاريخ	
– **أرخبيل لامو خلال القرون الستة الأولى للهجرة: دراسة تاريخية في ضوء الأدلة الأثرية**	
د. محمد جاب الله علي أبو خشيم	1
– **الأمراض والأوبئة وطرق العلاج في مصر في العصر العثماني**	
د. خالد أبو الروس	89
– **الفتاوى والموقف من قضايا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية في مصر العثمانية**	
د. خالد أبو الروس	119
– **السقايات الآثارية بمدينة تطوان بالمغرب الأقصى في العصرين الوطاسي والسعدي (869–1069هـ/ 1465– 1659م): دراسة تاريخية آثارية**	
أ. محمد حسن عبد الفتاح، أ.د. حسين مراد، أ.د. عبد العزيز صلاح	139
– **الدور السياسي لقبائل الطوارق في بلاد السودان الغربي في عصر مملكتي مالي وصنغى (636–1000هـ / 1238–1591م)**	
أ. إيهاب شعبان عبد الشافي، أ.د. حسين مراد، د. بطل شعبان	177
– **سياسة إيران تجاه القرن الأفريقي وشرق أفريقيا في ضوء استراتيجية الخطوة الثانية 2019– 2023م**	
د. سعيد الصباغ	231
– **دييجو جارسيا في ضوء المزاعم البريطانية والأمريكية (1959–1971)**	
أ. زينب إبراهيم السعيد، أ.د. السيد فليفل	309
▪ السياسة	
– **الصراع في السودان: الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية**	
د. شيماء محي الدين	343

- **التنافس الأمريكي الصيني على مناطق النفوذ بشرق أفريقيا فى الفترة من 2012 حتى 2023**

أ. مراد الشربينى **395**

- **المواقف الأمريكية والفرنسية تجاه التطورات السياسية الداخلية في دول الساحل والصحراء منذ عام 2011: تنافس أم تعاون؟**

أ. منال محمد حبيب، أ.د. صبحي قنصوة، د. رانيا حسين خفاجة **443**

- **الاستراتيجية الأمريكية فى منطقة جنوب آسيا خلال إدارة ترامب وبايدن**

أ. وائل محمد أمين غانم **495**

- **الاقتصاد**

- **سياسات تنمية الصناعة المصرية في ظل الأزمات بالتركيز على الصناعات التحويلية المصرية خلال الفترة 2015-2022**

د. مها محمد الشال **523**

- **التصنيع فى مصر ما بين دورات الانطلاق والتباطؤ**

أ. أحمد السيد الحويط، د. غادة البياع **571**

- **تقييم فاعلية مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وانعكاساتها على تحقيق أهداف التنمية المُستدامة في السنغال**

أ. نيفين حسن مختار، أ.د. محمد يونس، أ.د. سالي فريد **611**

- **تحديات نشاط البحث والتطوير في جنوب أفريقيا وسبل مواجهتها**

أ. فداء منصور أبو المعاطي، د. سماح المرسى، د. مروة عادل الحسنين **643**

- **The Asymmetric Impact of Exchange Rate on Inflation in Egypt Since 2013**

Dr. Samar H. Albagoury **683**

سياسات تنمية الصناعة المصرية في ظل الأزمات بالتركيز على الصناعات التحويلية المصرية خلال الفترة 2015- 2022

د. مها محمد الشال(*)

- **مُلخص:**

تناول البحث "سياسات تنمية الصناعة المصرية فى ظل الأزمات بالتركيز على **الصناعات التحويلية المصرية**" خلال الفترة من 2015–2022 ، وتمثل الصناعات التحويلية حوالى 80% من إجمالى استثمارات القطاع الصناعى المصرى و15% من الناتج المحلى الإجمالى 2022، كما تساهم بنسبة 15% من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى و 42% من إجمالى الصادرات المصرية فى عام 2022. ومن هذا المنطلق يتعرض البحث لتحليل مؤشرات الصناعات التحويلية المصرية على المستوى العالمى والمحلى خلال الفترة 2015–2022، وأهم المشكلات التى تعانى منها الصناعات التحويلية المصرية، وتداعيات تأثير الازمات على الصناعات التحويلية المصرية بالتركيز على أزمتى كوفيد 19 وأزمة الحروب الروسية الأوكرانية، وجهود الدولة في تطوير ودعم الصناعات التحويلية، وسياسات مقترحة لتنمية وتعزيز قدرة الصناعات التحويلية المصرية على مواجهة الأزمات.

اقترحت الدراسة سياسات لتعزيز قدرة القطاع الصناعى على مواجهة الأزمات ومنها: سياسات توطين التكنولوجيا الصناعية الحديثة، وسياسات لتدعيم الاندماج فى سلاسل القيمة العالمية، وسياسات لدعم الاستثمار الاجنبى الصناعى، وسياسات لتنمية وتعميق الصناعات، وسياسات التصنيع الخضراء، وسياسات التحول للتصنيع الرقمى.

الكلمات المفتاحية: الصناعات التحويلية، سياسات، التصنيع الأخضر، الأزمات، جائحة كوفيد 19، الحروب الروسية الأوكرانية، التصنيع المستدام

(*) أستاذ الاقتصاد المساعد ورئيس قسم التنمية الصناعية بمركز التخطيط والتنمية الصناعية، معهد التخطيط القومي، القاهرة

Egyptian Industry Development Policies in light of Crises, focusing on Manufacturing Industries During the period 2015-2022

Dr. Maha Elshal*

- **Abstract**

The research dealt with "Egyptian industry development policies in light of crises by focusing on manufacturing industries" during the period 2015-2022 as manufacturing industries represent 80% of the total investments in the Egyptian industrial sector and 15% of the gross domestic product in 2022, and they also contribute 15% of the total gross domestic product and 42% of the total Egyptian exports In 2022. From this standpoint, the research analyzes indicators of Egyptian manufacturing industries at the global and local levels during the period 2015-2022.

This research also deals with the most important problems that the Egyptian manufacturing industrial suffers from. Focusing on the Covid-19 crises and the Russian-Ukrainian wars crisis the repercussions of the impact of the crises on the industrial sector in Egypt, the Government's efforts to develop and support the manufacturing industries and proposed policies to enhance the ability of the Egyptian industrial sector to face crises.

The study suggested policies to enhance the ability of the industrial sector to face crises, including: policies to localize modern industrial technology, policies to support integration into global value chains, policies to support industrial foreign investment, policies to develop and deepen industries, green manufacturing policies and transformation policies for digital manufacturing.

Keywords: Manufacturing Industries, Policies, Green Manufacturing, Crices, COVID-19 pandemic, The Russian-Ukrainian war, Sustainable Industrialization

* Associate Professor of Economic, Industrial Development, Head of Industrial Development Section-INP, Egypt. mahaelshal@hotmail.com/ maha.elshal@inp.edu.eg

- **مقدمة:**

أدت العولمة الاقتصادية والتكنولوجية إلى تسارع الأزمات المالية والاقتصادية بالاقتصاد العالمى والذى أدى إلى انفتاحًا فى سلاسل القيمة العالمية يحكمه التطور التكنولوجى السريع وبخاصة فى المجال الصناعى وتكنولوجيات الانتاج، فضلًا عما يشهده العالم من تحديات مثل جائحة كورنا والأزمة الروسية الأوكرانية. الأمر الذى يؤكد الحاجة إلى سياسة صناعية جديدة لتغيير هيكل الإنتاج وزيادة الصادرات والاستثمارات الصناعية وتعتبر الصناعة من القطاعات الأساسية المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى والنمو وتوفير فرص عمل وتقليل معدلات البطالة ورفع المستوى الاقتصادى، وقد اوضح الترابط العالمى حساسية الاعتماد على سلاسل التوريد العالمية وتأثر السوق المحلى بالأزمات الدولية والحروب التجارية.

فالاقتصاد العالمي حاليًا يواجه أزمات حادة ومتداخلة؛ منها تداعيات جائحة كورونا، وارتفاع معدلات التضخم والديون، وحالة عدم اليقين بشأن السياسات العامة، إلى الحد الذي يمكن وصفها بأنها أسوأ أزمة اقتصادية منذ سنوات الكساد الكبير مما يهدد تعافي الاقتصادات الصاعدة والبلدان النامية. وتبلغ حجم الخسارة المقدرة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي حتى عام 2024 حوالي 12.5 تريليون دولاربما يعادل 5 أمثال الناتج المحلي الإجمالي لقارة إفريقيا عام 2021 وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي قبل الأزمة الروسية الأوكرانية (هبة زين، 15 سبتمبر 2022).

وتعد الصناعات التحويلية* من أهم ركائز قطاع الصناعة فى اقتصادات الدول، وتهدف عملية رفع الكفاءة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية إلى تعزيز مساهمة

* تُعرف الصناعات التحويلية (مها الشال وأخرون، 2020) وفقًا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد "ISIC, Rev.4" بأنها "عملية التحويل الطبيعي أو الكيميائي للمواد أو المكوِّنات إلى منتجات جديدة (سواء تم ذلك بواسطة الآلات التي تعمل بالطاقة أو باليد، وسواء تم ذلك في مصنع أو منزل، وسواء بيعت المنتجات بالجملة أو بالتجزئة)"، ويُعتبر تغيير المواد أو تجديد السلع أو إعادة تشكيلها عموماً صناعة تحويلية، وقد يكون ناتج عملية الصناعة التحويلية نهائياً أي جاهزاً للاستخدام أو الاستهلاك، أو قد يكون نصف نهائي بمعنى أن يكون مُدخَلاً لعملية صناعية أخرى، كما يُعتبر تجميع

القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى للدولة؛ فوفقا لخطط وزارة التجارة والصناعة، فإن برنامج الإصلاح الهيكلى فى مرحلته الثانية فيما يتعلق بالصناعات التحويلية يسعى إلى تطوير القطاع عبر عدة آليات، أهمها: رفع معدلات الاستثمار فى القطاع بشكل مستدام، وتوطين وتعميق الصناعة، وتنمية سلاسل التوريد المحلية، والاندماج فى مراحل أعلى فى سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، وزيادة القدرة التنافسية دوليًا للصناعات التحويلية، والنهوض بالصادرات الصناعية. ونتناول في هذا البحث سياسات تعزيز الصناعة المصرية في ظل الازمات.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

1- تحليل مؤشرات الصناعات التحويلية المصرية على المستوى العالمى والمحلى خلال الفترة 2015-2022.

2- التعرف على تداعيات تأثير الازمات على الصناعات التحويلية المصرية

3- مدى امكانية جهود الدولة في تطوير ودعم الصناعات التحويلية

4- وضع سياسات مقترحة لتعزيز قدرة القطاع الصناعى المصرى على مواجهة الأزمات

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلى، من خلال البيانات والمعلومات المتاحة الخاصة بالصناعات التحويلية ومؤشراتها في مصر ودولياً من التقارير الدولية والمؤشرات العالمية، كذلك جهود الدولة فى دعم وتطوير الصناعات التحويلية للتغلب على الأزمات بالتركيز على أزمة كوفيد 19 والأزمة الروسية الأوكرانية، والمؤتمرات الاقتصادية لمصر لتعزيز ودعم تنافسية الصناعة، وزيارات ميدانية لبعض المصانع التى تطورت لمواجهة الأزمات.

الأجزاء المكوِّنة للمنتجات المصنوعة صناعة تحويلية، وتشمل الصناعة التحويلية نوعين من الوحدات، وحدات صناعية تقوم بتجهيز المواد أو تتعاقد مع وحدات أخرى لتجهيز موادها لحسابها

الجهات التى يمكن أن نستفيد من البحث:

- وزارة التجارة والصناعة
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
- صناع السياسات العامة على المستوى الكلى والقطاعى
- مصانع القطاع العام والقطاع الخاص
- منظمات المجتمع المدنى المهتمة بالتصنيع المستدام

أولًا: تحليل مؤشرات الصناعات التحويلية المصرية على المستوى العالمى خلال الفترة 2015-2021

1- مؤشرات الصناعات التحويلية المصرية على المستوى العالمى

1-1 مؤشر تنافسية الأداء الصناعي *"Competitive Industrial Performance Index" (CIP)

جاءت مصر وفقًا لتقييم تقرير التنمية الصناعية لليونيدو عام 2020 "التصنيع فى العصر الرقمى" الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وتقرير عام 2022 في الترتيب 65 من 164 دولة في مؤشر تنافسية الأداء الصناعى في عام 2022 بترتيب متقدم عن عام 2020 ويرجع ذلك إلى وجود تحسن في تنويع الأنشطة الصناعية وزيادة نسبة الصادرات الصناعية من إجمالى الصادرات الصناعية العالمية مما يدل على زيادة القدرات التنافسية الصناعية خلال الفترة 2020-2022 رغم وجود التحديات السلبية لأزمة كورنا والأزمة الروسية الأوكرانية ، الإ أن قيمة المؤشر لمصر ما زالت منخفضة حيث بلغت حوالى 0.037 مقارنة بالمتوسط العالمي لهذا المؤشر 0.067 (UNIDO، 2022) مما يدل على ضرورة تحسين التنافسية الصناعية

* هو مؤشر تصدره منظمة التنمية الصناعية (اليونيدو) و يهدف إلى قياس القدرات الصناعية للدول من خلال تقييم ادائها في القيمة المضافة الصناعية والصادرات الصناعية ويضم مجموعة فرعية من المؤشرات تتعلق بالإنتاج والعمالة بالصناعات التحويلية، وأوضاع الصناعات صغيرة الحجم، والاستدامة البيئية، والتنويع الصناعى من خلال التكنولوجيا.

لمصر، وبتحليل المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر بلغت الصناعات المتوسطة التكنولوجيا حوالى 31%، والصناعات عالية التكنولوجيا حوالى 2.8% بينما الصناعات منخفضة التكنولوجيا حوالى 29% مما يعكس ضعف مساهمة الصناعات التحويلية عالية التكنولوجيا وتركزها في الصناعات التحويلية منخفضة ومتوسطة التكنولوجيا.

1-2 مؤشر تحقق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة (SDG 9) فى عام 2021

تمثل مصر الترتيب 70 من بين137 دولة في مؤشر تحقق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة والخاص بتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتشجيع الابتكار في عام 2021 كما هو موضح بالجدول رقم (1) وهو ترتيب متوسط مقارنًة بالدول الأفريقية ومقارنة بترتيب (63، 67، 68) في (تونس، الاردن، المغرب) على الترتيب. الإ أن هذا الترتيب ما زال يحتاج لبذل المزيد من الجهوذ لرفعه مقارنة بترتيب (28، 62) في (تركيا و البرازيل).

جدول رقم (1)

ترتيب مصر في مؤشر الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة عام 2021

الدولة	مصر	الصين	ماليزيا	تركيا	البرازيل	تونس	المغرب	الاردن
الترتيب	70	2	18	28	62	63	68	67

المصدر: https://iap.unido.org/data/sdg-9-industry

1-3 مؤشر اللحاق بالتقدم التكنولوجى عام 2021

تمثل مصر في مؤشر اللحاق بالتقدم التكنولوجى وفقًا لتقرير التكنولوجيا والابتكار 2021 والذى يضم عدة مؤشرات (Technolog Innovation Report 2022 unctad.and) ومنها (نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المهارات، البحث والتطوير، الصناعة، الحصول على تمويل) الترتيب 87 من بين 158 دولة، وجاءت بين تصنيفات الدول الاقل- المتوسطة فى اللحاق التكنولوجى، حيث كان ترتيب

المؤشرات الفرعية لمصر على النحو التالى: (مؤشر نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 117 ، مؤشر المهارات 67 ، مؤشر البحث والتطوير 42، مؤشر الصناعة 100، مؤشر الحصول على التمويل 116). الامر الذى يتطلب الإسراع بادخال التقنيات الحديثة الرائدة في التصنيع والانتاج مع إتقان التكنولوجيات الحالية لمواكبة التغيرات التكنولوجية الصناعية المتسارعة، مع الأخذ في الأعتبار وجود بعض السلبيات إذا فاقت قدرة المجتمعات على التكيف، وفقدان الوظائف فى ظل أتمته الأنشطة الاقتصادية والعديد من المخاوف من استمرار أوجه عدم المساواة أو وجود عدم مساواة جديدة.

ثانيًا: مؤشرات الصناعات التحويلية المصرية على المستوى المحلى خلال الفترة 2015-2022

2-1 مؤشر القيمة المضافة للصناعات التحويلية من الناتج المحلى الإجمالى

يتبين من الشكل رقم (1) تواضع مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلى الناتج المحلى الإجمالي، حيث بلغت 15% في عام 2022 وقد اتخذت اتجاهًا يميل للانخفاض خلال الفترة 2016-2019 من 16.8% عام 2015 إلى 15.9% عام 2019 وهذه النسبة تحول دون التحول الهيكلي لتعميق وتوطين الصناعات التحويلة في الاقتصاد المصري وخاصة إذا ما قورنت بدول مثل كوريا الجنوبية وماليزيا و الاردن وتركيا التي بلغت مساهمتهم في هذا المؤشر 26.3% و22.9 % و 17.6% و16.5%على الترتيب. ثم ارتفعت في عام 2020 نظرًا للجهود المبذوله والموضحة فيما بعد. وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض مساهمة المؤشر خلال عامى 2021 و2022 ترجع إلى الازمات التى تعرضت لها الصناعات التحويلية نتيجة الأثار السلبية لجائحة كوفيد 19 وغلق بعض المصانع وتعطل الإنتاج والتوريد ولكن في ظل التعافي الذي سوف تشهده قطاع الصناعة والاجراءات التى اتخذتها مصر ستتحسن قيمة المؤشر.

شكل رقم (1)

تطور مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة 2015-2022 (%)

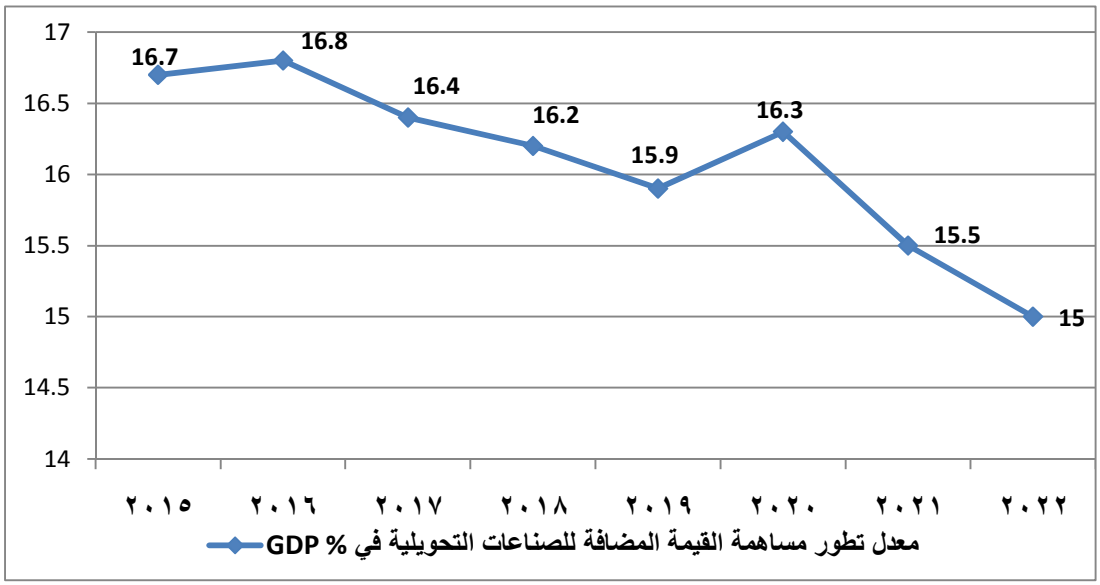

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي
https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

2-2 مؤشر معدل النمو الحقيقى للصناعات التحويلية خلال الفترة 2015-2022

تظهر بيانات الشكل رقم (2) اتجاه معدل نمو الصناعات التحويلية للارتفاع خلال الفترة 2015-2017 من 0.7% في عام 2015 إلى 4.8% في عام 2017، إلا انه اتجه للانخفاض خلال الفترة 2018- 2020 لتصل إلى قيمة سالبة (-5.9%) نتيجة أزمة جائحة كوفيد 19 وبداية الأزمة الروسية الأوكرانية، ثم تحسن وارتفع ليصل إلى 15.5% في عام 2021 نتيجة الأجراءات التى اتخذتها مصر لدعم الصناعة في ظل الازمات ودعم تنافسية الصناعة وتطويرها مقارنة وبانخفاض قدره – 5.7% في عام 2022، ومعدل نمو قدره 9.8% في عام 2022، ويرجع الانخفاض الذى حدث إلى تأثيرات الحروب الروسية الأوكرانية وارتفاع سعر صرف العملات للجنيه المصرى.

شكل رقم (2)

تطور مؤشر معدل النمو الحقيقى للصناعات التحويلية من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة 2015-2021

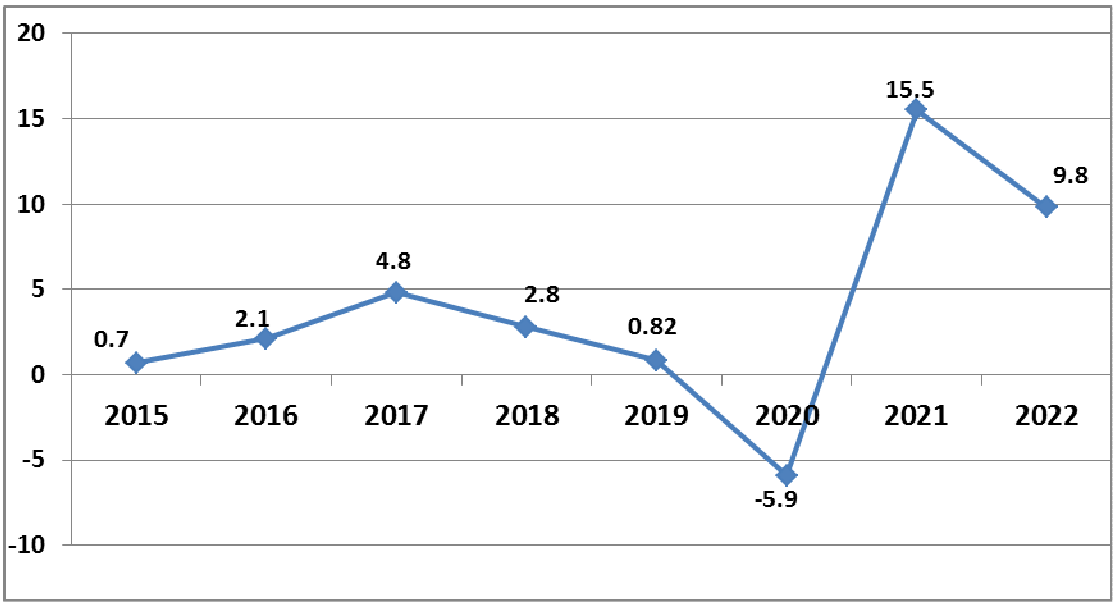

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

2-3 مؤشرات الوضع التكنولوجي للصناعات التحويلية المصرية

تمثل القدرة التكنولوجية لقطاع الصناعات التحويلية محددًا هأما لقدرة الصناعة على الصمود والمنافسة في ظل الأزمات والمستجدات الدولية والإقليمية.

أ- مؤشر نسبة القيمة المضافة للصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا إلى إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية:

تُظهر بيانات الجدول رقم (2) تحسن نسبة القيمة المضافة للصناعات متوسطة وعالية التكنولوج إلى إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية في مصر من 18.2% في عام 2015 إلى نحو 22.7% عام 2020، بمقارنة متوسط هذه النسبة في مصر خلال الفترة (2015-2020) وفقًا لأحدث بيانات والتي بلغت 21.3% مع مجموعة من دول العالم خلال نفس الفترة نجد أنها قد بلغت في دول مثل كوريا

الجنوبية وماليزيا والصين والمغرب وتونس وجنوب أفريقيا نحو (63.8%، و43.6%، و41.5%، و30.1%، و27.2% و24.4%) على الترتيب. مما يتطلب ضرورة زيادة نصيب الصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا من القيمة المضافة للصناعات التحويلية.

جدول رقم (2)
تطور نسبة القيمة المضافة للصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا إلى إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية في مصر ومجموعة من الدول خلال الفترة (2015- 2020) (%)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	متوسط الفترة
مصر	18.2	19.8	21.6	22.7	22.7	22.7	21.3
المغرب	30.4	32.7	10.6	25.4	40.6	41.2	30.1
تونس	25.1	27.6	27.6	27.6	27.6	27.6	27.2
جنوب أفريقيا	24.4	24.4	24.4	24.4	24.4	24.4	24.4
ماليزيا	43.1	44.1	44.0	43.6	43.3	43.3	43.6
الصين	41.5	41.5	41.5	41.5	41.5	41.5	41.5
كوريا الجنوبية	67	63.7	63	63	63	63	63.8
تركيا	29.8	29.9	30.8	33.7	35.8	63.7	32.4

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية stat.unido.org/SDG

ب- تطور نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا إلى إجمالي صادرات الصناعات التحويلية:

تُظهر بيانات الجدول رقم (3) ارتفاع نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا إلى إجمالي صادرات الصناعات التحويلية في مصر من 0.8% عام 2015 إلى 3% عام 2021، وعلى الرغم من ذلك فهى تظل أقل بكثر عن دول مثل المغرب وتونس وتركيا حيث بلغت في المتوسط خلال الفترة من 2015- 2021 حوالى (4%، 7.1%، 32.4%).

جدول رقم (3)
تطور نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا إلى إجمالي صادرات الصناعات التحويلية في مصر ومجموعة من دول العالم خلال الفترة (2015- 2021) (%)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط الفترة
مصر	0.8	0.5	0.6	0.9	2.3	3	3	1.6
المغرب	3.7	3.7	3.9	4	4.9	4	غ.م	4.0
تونس	7.8	7.9	7.4	6.8	6.9	-	7	7.3
ماليزيا	48.5	49.1	51.1	53.3	51.9	54	52	51.4
الصين	30.4	30.2	30.9	31.5	30.8	31	30	30.7
كوريا الجنوبية	31.2	30.1	32.6	36.4	32.4	36	-	33.1
متوسط الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض	11.3	12.3	16.3	17.4	19.3	21.3	15.3	21.1

المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي مؤشرات التنمية في العالم
https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

كذلك بلغت في المتوسط لماليزيا والصين وكوريا الجنوبية (51.4%، 30.7%33.1%) خلال نفس الفترة،الأمر الذى يشير أنها أقل بكثير عن متوسط الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض التي تنتمى لها مصر، وذلك لعدم توسع مصر في الصناعات عالية التكنولوجيا وربما يرجع السبب الرئيسي في ذلك لغياب النظام البيئي المناسب لتحفيز الصناعات عالية التكنولوجيا (مجلس الوزراء، 2022).

4-2 مؤشرات التجارة الخارجية للصناعات التحويلية

أ- مساهمة الصناعات التحويلية في التجارة الخارجية

شكل رقم (3)

تطور نسب صادرات وواردت الصناعات التحويلية إلى إجمالى الصادرات والواردات السلعية خلال الفترة 2015-2022 (%)

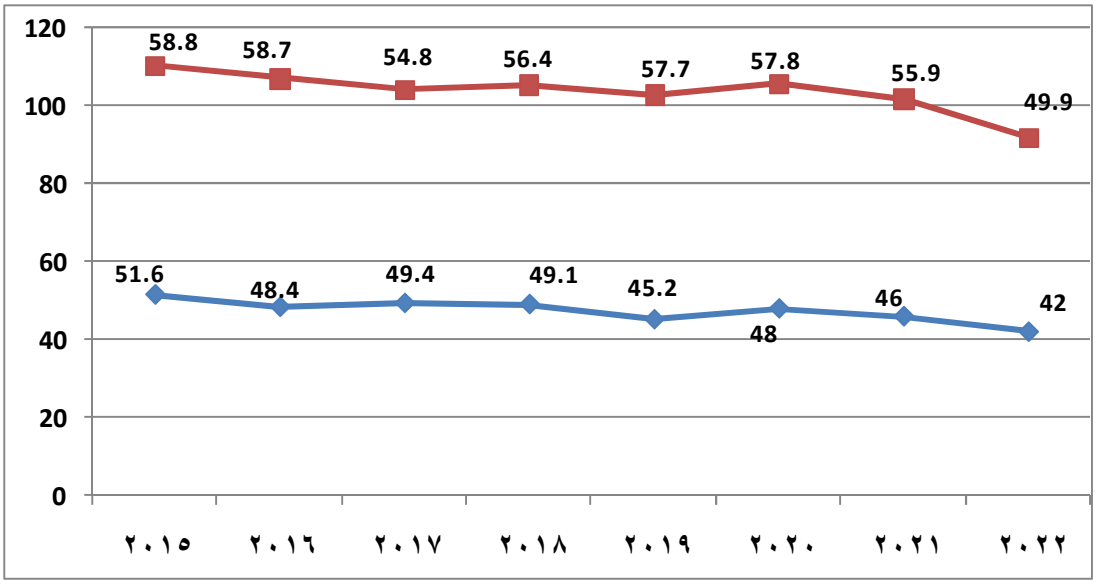

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2015-2022.
https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

اللون الازرق يمثل صادرات الصناعات التحويلية إلى إجمالى الصادرات

واللون الأحمر يمثل واردات الصناعات التحويلية إلى إجمالى الواردات

يلاحظ من الشكل رقم (3) انخفاض نسبة صادرات الصناعات التحويلية إلى إجمالي الصادرات السلعية، ووجود خلل في مساهمة الصادرات التحويلية في التجارة الخارجية، حيث فاقت نسبة الواردات للصناعات التحويلية إلى إجمالي الواردات السلعية نسبة الصادرات للصناعات التحويلية إلى إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة 2015-2022، وانخفضت صادرات الصناعات التحويلية من 51.6% في عام 2015 إلى نحو 42% في عام2022 وفي المقابل بلغت نسبة واردات الصناعات التحويلية 49.9% في عام 2022 مما يشير إلى وجود الفجوة في ميزان الصناعات التحويلية.

ب- هيكل الصادرات السلعية والواردات السلعية حسب درجة الاستخدام

جدول رقم (4)
الهيكل النسبي للصادرات السلعية المصرية حسب درجة الاستخدام خلال الفترة (2015-2021) (%)

البيان	الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها	المواد الخام	السلع نصف المصنعة	السلع تامة الصنع	إجمالى السلع نصف المُصنعة وتامة الصُنع
2015	40.6	7.8	8.8	42.8	51.6
2016	30.8	9.8	9.0	50.4	59.4
2017	31.3	8.7	18.4	41.5	60.0
2018	34.7	8.7	16.6	40.1	56.6
2019	41.5	8.4	12.8	37.2	50.0
2020	34.7	9.2	14.7	38.3	53.0
2021	33.7	13.3	10.8	36.6	47.4
متوسط الفترة	35.3	9.4	13.0	41.0	54.0

المصدر: تم حساب النسب اعتمادًا على قاعدة بيانات البنك المركزي المصري
https://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Statistics/Pages/TimeSeries.aspx

يتضح من الهيكل النسبي للصادرات السلعية المصرية حسب درجة التصنيع خلال الفترة 2015–2021 بالجدول رقم (4) أن صادرات الوقود والزيوت ومنتجاتها والمواد الخام استحوذت على حوالى44.7 % في المتوسط خلال الفترة 2015–2021، وفي المقابل اتجهت صادرات السلع نصف المصنعة وتامة الصنع إلى الانخفاض حيث بلغت 10.8% و36.6% في عام 2021. وربما يعزى هذا الانخفاض المتتالى (2019–2021) إلى اغلاق بعض المصانع نتيجة جائحة كوفيد 19 والأزمة الروسية الأوكرانية.

ج- هيكل الواردات السلعية المصرية حسب درجة الاستخدام

يتضح من الجدول رقم (4) الهيكل النسبي للواردات السلعية المصرية حسب درجة الاستخدام استمرار استيراد السلع والمنتجات للسلع الوسيطة والاستثمارية حيث احتلت السلع الوسيطة والاستثمارية حوالى 44.7% من إجمالي الواردات السلعية في عام 2021 و55% في المتوسط خلال الفترة 2015-2021 مما يدل إلى استمرار اعتماد الصناعات التحويلية على الاستيراد من السلع الوسيطة والاستثمارية ومستلزمات الإنتاج مما يعرضه للمشاكل وقت الأزمات مثل ما حدث في جائحة كورنا وفي بعض الصناعات التحويلية مثل الصناعات الغذائية والسلع الهندسية وأشباه الموصلات في الحروب الروسية الأوكرانية.

جدول رقم (5)
الهيكل النسبي للواردات السلعية المصرية حسب درجة الاستخدام خلال الفترة (2010- 2019) (%)

البيان	(1) الوقود	(2) مواد خام	(3) سلع وسيطة	(4) سلع استثمارية	(4+3) السلع الوسيطة والاستثمارية	السلع الاستهلاكية
2015	16.7	13.9	26.9	16.9	43.8	23.4
2016	15	10.6	25.6	21	46.5	22.9
2017	21	10.5	26.7	14.9	41.6	21.4
2018	20.6	9.4	31.3	14.1	45.5	20.6
2019	18.2	9.2	31.5	15.9	47.4	22.5
2020	15.2	10.2	34	11.3	45.3	26.3
2021	22.4	10.2	32.7	12.0	44.7	21.3
متوسط الفترة	18.4	10.8	29.8	15.2	55.0	22.6

المصدر: تم حساب النسب اعتمادًا على قاعدة بيانات البنك المركزي المصري

2-5 أهم المشكلات التي تعانى منها الصناعات التحويلية

من خلال تحليل بعض مؤشرات اداء القطاع الصناعي وما رصدته الدراسات الهامة ومنها دراسة اتحاد الصناعات المصرية (اتحاد الصناعات المصرية، يونيو 2020) و دراسة (مجلس الوزراء، مايو 2023)عن المشكلات التي يعانى منها القطاع الصناعي المصري تبين ما يلى:

1. سيطرة الصناعات ذات الطابع الاستهلاكي على الهيكل النسبي للقيمة المضافة للصناعات التحويلية في مقابل تراجع أهمية صناعة الآلات ومعدات النقل التي تلعب دورا هأما في تعميق التصنيع المحلى.
2. انخفاض المؤشرات المتعلقة بالمكون التكنولوجي للصناعة التحويلية في مصر وتراجع وتضاؤل الأهمية النسبية للقيمة المضافة للصناعات عالية التكنولوجيا إلى إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية مما يشير إلى ضعف قدرة القطاع الصناعي على الصمود في مواجهة التحديات التي تفرضها الأزمات كأزمة كورنا والأزمة الروسية الأوكرانية بوضعه الحالي.
3. اتجاه العديد من الشركات إلى الاستعانة بمصادر خارجية للتصنيع في عام 2023 ؛ لتقليل تكاليف التشغيل وزيادة التركيز على الكفاءات الأساسية، والاعتماد المتزايد على التصنيع الخارجي وهو اتجاه مستمر حيث أظهر تقرير حالة التصنيع لعام 2022أن % 48 من الشركات استعانت بمصادر خارجية؛ مما نتج عنه زيادة في التصنيع، كما أن الغالبية العظمى من الشركات تعتبر الاستعانة بمصادر خارجية أمرًا إيجابيًّا، والاهتمام بالجودة والكفاءة والسرعة والتسعير كانت الفوائد الأساسية من الاستعانة بمصادر خارجية.
4. وجود خلل واضح في مساهمة الصناعات التحويلية في التجارة الخارجية، حيث فاقت نسبة واردات الصناعات التحويلية إلى إجمالي الواردات السلعية نسبة صادرات الصناعات التحويلية إلى إجمالي الصادرات السلعية. وفي جانب الصادرات استحوذت صادرات الوقود على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات السلعية المصرية واتجهت حصة السلع تامة الصُنع والنصف مصنعة نحو الانخفاض، أما هيكل الواردات أظهر استحواذ الواردات من السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية على النصيب الأكبر.
5. التحديات البيئية عدم التزام كثير من الجهات الصناعية بالمعايير القياسية الدولية وبالمعايير البيئية، وعدم وجود إدارة مُستدامة للمخلفات الصناعية وصعوبة الحد من الانبعاثات .

6. عدم ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل، مع قصور البرامج التدريبية والتأهيلية.

7. انخفاض نصيب الصناعات التحويلية من الاستثمارات مقارنة بقطاعات أخرى مثل الصناعات الاستخراجية والتشييد والبناء، وانخفاض الإنتاجية في الصناعات التحويلية مقارنة بالصناعات الاستخراجية.

8. **نقص الأراضي للمشروعات الصناعية** وغياب المعلومات المتكاملة عن الأراضي المتاحة وأسعارها وإجراءات الحصول عليها، بجانب المبالغة في الأسعار، وعدم وجود معايير للتسعير، واختلاف إجراءات التخصيص بين الجهات، وطول فترة إجراءات التخصيص وتعقيدها، فضلاً عن تغيير استعمالات الأراضي بعد تخصيصها، عدم توافر مساحات متاحة للاستثمار الصناعي للمشروعات الصغيرة (500 م^2) بالمناطق الصناعية، تماشيا مع قانون التراخيص الصناعية.

9. **صعوبات تطبيق قانون التراخيص الصناعية رقم 15 لسنة 2017** ضعف التفاعل والاتصال بين هيئة التنمية الصناعية وجمهور المستثمرين لهذا ما يزال القانون الجديد غير معروف، كما أن الموقع الإلكتروني للهيئة يحتاج لمزيد من التحديث والتطوير، واستمرار التداخل بين هيئة التنمية الصناعية والجهات الأخرى في الدولة في اختصاص الهيئة بجميع ما يخص المشروعات الصناعية كما قرره قانون التراخيص رقم 15 لسنة 2017، وطول مدة استخراج التراخيص، ارتفاع الرسوم التي تفرضها الهيئة بشكل يستنزف رأسمال المستثمر، بالإضافة إلى قلة مكاتب الاعتماد وعدم انتشارها مما يحد من سرعة الإجراءات.

10. **مشكلات التعامل الضريبي ومنها:** العمل بنظام التقدير الجزافي للضرائب، وعدم الاعتداد بالميزانيات والإقرارات المقدمة، وفرض ضريبة قيمة مضافة على السلع الرأسمالية تؤدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج بصورة تضعف من القدرة على المنافسة الخارجية، بطيء إجراءات رد المساندة التصديرية ورد ضريبة القيمة المضافة للمصدريين.

11. المشكلات الجمركية ومنها:

- **تعقد الإجراءات الجمركية**

- وجود مشكلات في تطبيق نظم "السماح المؤقت" هو نظام خاص للاستيراد بدون سداد رسوم جمركية بل بضمانات معينة لاستيراد خامات و مدخلات إنتاج وسلع وسيطة وذلك لتصديرها بعد تصنيعها والتصدير إلزامي في خلال سنتين من تاريخ إذن الإفراج، و تعقد الإجراءات الأزمة للإفراج عن خطاب الضمان، وفرض رسوم جمركية على الواردات المكونة للمنتج التصديرى وبخاصة المعدات والآلات المستوردة.

- طول الفترة الزمنية منذ البدء في استخراج خطاب الضمان حتى إتمام العملية التصديرية والإفراج عنها والتي وصلت في بعض الأحيان لمدة عام مضافاً إليها المهلة التي يسمح خلالها بالتصدير من تاريخ استيراد المواد الخام.

- كثرة المستندات، وتعدد الجهات التي يتم التعامل معها، وتباين وجهات النظر بين الشركات الصناعية المصدرة والجمارك بشأن آليات الفاقد، والبطء في الاسترداد الجمركي الذى يصل في بعض الأحيان لمدة سنتين.

- **مشكلة فترة التخليص الجمركي** طول مدة أنهاء إجراءات الإفراج الجمركي في مصر أسبوعين إلى خمسة أسابيع، بينما لا تزيد على يومين في دول مثل الامارات.

12. مشكلات المرافق والخدمات العامة

- صعوبة وطول فترة إجراءات وارتفاع أسعار إدخال المرافق للمنشآت الصناعية.
- غياب الخدمات بالمناطق الصناعية مثل خطوط الموصلات، والوحدات الصحية، والمحال التجارية، والمطاعم.
- تسعير منتجات الطاقة المختلفة للمنشآت الصناعية لا يتبع معيار أو مرجعية موحدة.

13. ارتفاع سعر الصرف

تعانى الصناعة المصرية من مشكلات تغيير أسعار صرف العملات الأجنبية أمام الجنيه المصري، حيث أن انخفاض قيمة الجنيه في سوق الصرف الاجنبي قد يقدم بعض الدعم التنافسي للصادرات الصناعية في الأسواق الدولية، ولكنه يحملها في نفس الوقت بأعباء وتكاليف إضافية وذلك في ظل ارتفاع نسبة المكون الاجنبي وارتفاع تكلفة الحصول على النقد الاجنبي للاستخدامات الاستثمارية للصناعات التحويلية مما يضعف من التنافسية للصناعات.

ثالثًا: تداعيات تأثير الأزمات العالمية على الصناعات التحويلية في مصر

سوف نركز هنا على تداعيات أزمتي جائحة كورنا وأزمة الحروب الروسية الأوكرانية على الصناعات التحويلية المصرية.

3-1 أزمة جائحة كوفيد 19 على الصناعات التحويلية المصرية

تأثر القطاع الصناعي المصري بجائحة كوفيد 19 وكانت هناك بعض الأثار السلبية والإيجابية والتي تمثل فرصًا للقطاع الصناعي ومن أهم **<u>الأثار السلبية لجائحة كورنا على الصناعات التحويلية المصرية ما يلى:</u>**

- تحديات سلاسل التوريد نتيجة الطلب المتزايد والسريع على بعض السلع مثل الأجهزة الطبية ومدخلات الصناعات الهندسية، الأمر الذى يتطلب وضع سياسات وسيناريوهات في ضوء دراسة سلاسل القيمة العالمية والمحلية، وتقوية الروابط بين الصناعات والتوجه نحو الصناعات الهندسية والطبية، وذلك بالمشاركة والتعاون مع القطاع الخاص (UNIDO,2020)
- تؤدى اختناقات التوريد ومخاطر تقلبات التجارة إلى تغيرات هامة في الصناعة التحويلية العالمية والأسواق الصناعية وسلاسل الإمداد، الأمر الذى يدفع العديد من الدول ومن بينها مصر إلى إعادة النظر في أولويات الإنفاق ودعم صناعتها المحلية، مما سينعكس على بعض أسواق التصدير.

- تباطؤ نمو الصناعات التحويلية بسبب الإغلاق، وتراجع الطلب المحلى والدولي، واختلال سلاسل التوريد العالمية التي ترتبط بها بعض الصناعات.
- تراجع الاستثمارات في القطاع الصناعي ، وتعليق الخطط الاستثمارية بسبب حالة عدم اليقين التي صاحبت الأزمة.
- نقص مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج ومعاناة المصانع، وقد انعكس ذلك على انخفاض الواردات من مستلزمات الإنتاج على الإنتاج الصناعي وتراجع الطلب المحلى والخارجي وكانت أكثر الصناعات تأثرًا بالأزمة الصناعات الدوائية، صناعة معدات النقل، صناعة الجلود، ومنتجات المعادن، والإلكترونيات (البنك المركزي المصري، أكتوبر 2021).
- تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تحديات فى الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة وسد الفجوة الرقمية بما فى ذلك الائتمان والتمويل والتسويق، وعدم كفاية المعرفة والتكنولوجيا، وعدم اليقين بشأن دمج التكنولوجيات المتقدمة فى العمليات التجارية.

3-2 الأثار الايجابية (فرص) للصناعات التحويلية المصرية

- زيادة الطلب على بعض المنتجات الصناعية مثل صناعة الأدوات والمستلزمات الطبية، وصناعة المواد الغذائية، والصناعات الكيمائية.
- اتجاه الصناعات المحلية لإنتاج منتجات لمواجهة الأزمة بدلاً من استيرادها وإنتاج بدائل للمنتجات المستوردة من الخارج مثل المواد الطبية، ومواد التعقيم، بوابات التعقيم، وأدوات الوقاية الشخصية.
- رقمنة الصناعة وادخال تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، والاهتمام بالتحول الرقمي للصناعة، حيث يؤثر الابتكار التكنولوجي ونشر تقنيات الإنتاج الرقمي المتقدمة بشكل أساسي على جميع المصانع.(مغاورى شلبى، يونيو 2020)

- تقليل الأثار البيئية للتلوث الناتج عن الصناعات وإزالة الكربون.
- الاهتمام بالابتكارات الصناعية ووضع استراتيجيات لتعميق الصناعات المحلية وفي مقدمتها الصناعات الدوائية والغذائية.
- تعزيز سلاسل التوريد المحلية والإقليمية لجعلها أكثر مرونة والتوريد للأماكن القريبة لتجنب أزمة الإغلاق أو أية أزمات مستقبلية. (مجلس الوزراء ودعم اتخاذ القرار، يونيو 2022)
- إطلاق مبادرة مستقبل رقمى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى يوليو 2020 لدمج القطاع غير الرسمى فى الصناعات المختلفة ومنها صناعة الغزل والنسيج وبعض الصناعات الأخرى تمهيدًا لتطبيق الرقمنة فى مصانع الغزل والنسيج واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة.

3-3 أثر أزمة الحروب الروسية الأوكرانية على الصناعات التحويلية المصرية

تسببت الأزمة الروسية الأوكرانية في أزمة اقتصادية عالمية، وهذه الأزمة أثرت على القطاع الصناعي من خلال سلاسل القيمة والتوريد العالمية وأثرت على أزمة الطاقة، وارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية، وأثرت على البيئة التي الصناعات التحويلية المصرية على النحو التالي (مغاورى شلبى، أكتوبر 2022):

1- التقلبات في نمو التجارة العالمية للسلع والخدمات، حيث سيطرة حالة من التباطؤ على معدلات نمو التجارة العالمية، وسيطرت التوقعات الغير متفائلة بشأن معدلات النمو الاقتصادي وأيضًا توقعات نمو الصناعة في العالم.

2- الإفراط في استخدام السياسات التجارية الحمائية، وازدياد الصراع التجاري الدولي وقواعد تحرير التجارة ومن ثم أصبح القطاع الصناعي يعمل في بيئة تسودها المنافسة غير العادلة.

3- ضعف الأمن الغذائي العالمي إلى أعلى مستويات له قبل الأزمة الأوكرانية لأن أزمة كوفيد 19 أدت إلى تفاقم أزمات الغذاء حول العالم نتيجة اضطرابات سلاسل القيمة، وتقلب أسعار السلع الغذائية، وفقدان الوظائف وتراجع الأجور، مما يؤثر على صناعة المواد الغذائية في العالم ومصر.

4- الاعتماد على الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية والغذائية، وهو ما يشكل فرصة لزيادة الاهتمام بتطوير الصناعات التحويلية وخاصة الغذائية والدوائية.

5- حدوث تغييرات في البيئة الاقتصادية المحلية والدولية، حيث سيحدث توسع في السياسة الحمائية لحماية المنتجات المحلية، ويزيد التوجه نحو الداخل واحلال الواردات وتعميق التصنيع المحلى.

6- توجه دول العالم نحو الاكتفاء الذاتي وتراجع فلسفة الإنتاج من أجل التصدير في القطاعات المختلفة ومنها القطاع الصناعي وخاصة للسلع الاستراتيجية كالصناعات الغذائية والدوائية، وذلك حيث اسفرت الأزمات التي يمر بها العالم تؤدى إلى انخفاض حجم التجارة الدولية وزيادة العجز التجاري، مما سيؤدى إلى زيادة التحديات للصناعات محليًا ودوليًا، وتحديات النفاذ للأسواق العالمية.

7- ارتفاع أسعار الحديد بالمصانع الاستثمارية مع زيادة الطلب خلال الفترة الحالية بالسوق المحلي، حيث تستورده مصر من العديد من الدول، ولكن ثلث واردات مصر من البليت من أوكرانيا، وتستورد معادن أخرى من بينها الصاج من روسيا، مما أدى إلى رفع أسعار الحديد في بعض المصانع في 2022 (خالد الحسيني، 3 مارس 2022).

8- معاناة بعض المصانع من نقص مستلزمات الإنتاج المستوردة من روسيا وأوكرانيا، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة للصناعات الغذائية والهندسية.

9- **تأثير أزمة أشباه المواصلات على قطاعات الصناعة المحلية** حيث تسبب النقص العالمي في أشباه الموصلات في أحداث فوضى بالعديد من الصناعات وأبرز سلبيات الاعتماد على عدد قليل من الشركات المصنعة للرقائق، وأرجعت الشركات في جميع أنحاء العالم انخفاض الإنتاج، وتعطل سلسلة التوريد، وخسائر الإيرادات إلى النقص العالمي في الرقائق (أنتر برايز، 3 أبريل 202.2).

ارتفعت أسعار الرقائق منذ الأزمة الروسية الأوكرانية بنحو 50% في عام 2021، وأشارت التوقعات بزيادة إضافية في أسعار الرقائق بما يتراوح بين 10–15% خلال 2022، بالنظر إلى أن المواد الخام الأزمة لتصنيع السفن تعاني أيضا من نقص المعروض.

وتأثرت بذلك الشركات المصرية **وعلى سبيل المثال** بالنسبة لشركة السويدي إلكتريك **تهدد الأزمة الإنتاج** ، حيث تعتبر أشباه الموصلات ضرورية لأعمالها في مجال العدادات، إذ يمتد إنتاجها ليشمل عدادات استهلاك الغاز والمياه والكهرباء للسوق المصرية وكذلك لأسواق التصدير مثل أوروبا وإفريقيا. بدأت الشركة الشعور بتأثير نقص الرقائق في عام 2021. في عام 2020، وبلغت مبيعات شركة السويدي إلكتريك 5.4 مليون عداد، محققة إيرادات بلغت 3.3 مليار جنيه. وفي عام 2021، كانت الشركة قادرة فقط على إنتاج وبيع 3.6 مليون عداد بقيمة 3.1 مليار جنيه، مع رفع سعر التجزئة لتعويض الخسارة في الإيرادات جزئيا، وحدث تأخير في التسليم بالنسبة لشركة السويدي إلكتريك، حيث أن فجوة إمداد الرقائق في حدود الآلاف، مما أدى إلى تأخر في عمليات التسليم، مع زيادة التراكم الحالي لطلبات العدادات، كما تسبب نقص الرقائق أيضا في عدم توفر بعض الأجهزة والإلكترونيات، مع فترات تأخير تصل إلى 54 أسبوعا. كما تأثر قطاع السيارات بشدة بنقص الرقائق، فتراجعت المبيعات. وأدى ارتفاع تكلفة أشباه الموصلات إلى ارتفاع أسعار السيارات بما يتراوح بين 250 و300 دولار (المصدر السابق). كما امتد الأثر إلى **شركات الطاقة الشمسية** والتي تستخدم أشباه الموصلات لإنشاء الخلايا الشمسية التي تتكون منها الألواح الشمسية.

رابعًا: جهود الدولة في تطوير ودعم الصناعات التحويلية

4–1 البرنامج الوطنى للإصلاحات الهيكلية

أطلق البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية في أبريل 2021 " (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2021) المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي" وقد ركز على ثلاث قطاعات واعدة تشمل قطاع الصناعة التحويلية،

وقطاع الزراعة، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واستهدف البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية لقطاع الصناعة الأهداف التالية:

أ. رفع معدلات الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية بشكل مستدام وزيادة نصيبة من الدخل القومي.

ب. توطين تعميق الصناعة، ونمو سلاسل التوريد المحلية والتشابكات.

ج . الاندماج في مراحل أعلى في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية.

د. زيادة القدرة التنافسية الدولية للصناعات التحويلية والنهوض بالصادرات الصناعية.

وقد اختار البرنامج صناعات محددة لدعمها لتنضم لسلاسل القيمة، وعقد شراكات دولية. وتتضمن هذه الصناعات الغذائية، والصناعات الدوائية، والمستلزمات الطبية ومستحضرات التجميل، والصناعات الهندسية (السيارات– الأجهزة المنزلية)، وصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

ويركز البرنامج على استدامة جهود زيادة نسبة الصادرات من المنتجات مرتفعة التكنولوجيا إلى إجمالي قيمة الصادرات وقد ركز على عدة محاور من ضمنها ما يرتبط بتوطين الصناعة المصرية كما يلى:

- التركيز على الأنشطة الواعدة، وفي مقدمتها الصناعات الهندسية والكهربائية، والغذائية، والكيماوية، والدوائية.
- الاهتمام بالصناعات الجديدة: الصناعات الإلكترونية، الأجهزة الطبية، التكنولوجية الحيوية.
- تعميق التصنيع المحلى بالتركيز على الصناعات المغذية للسيارات، صناعة البتروكيماويات، صناعة المعدات، وصناعة البرمجيات.
- الاستمرار في إعادة هيكلة الصناعة المصرية، وتطوير الصناعات النسيجية والجلدية والخشبية، والاهتمام بالصناعات المتوسطة الصغيرة والمتوسطة المغذية للصناعات الكبيرة.

- تشجيع التوطين الصناعي في المحافظات وفقًا للميزة النسبية التي تحظى بها كل محافظة تفاديًا للتكرار والازدواجية لتعظيم كفاءة الاستثمار.
- توفير الحوافز لجذب الشركات العالمية إلى الاستثمار في صناعة الالكترونيات، والقطاعات غير التقليدية مثل استخدام الطاقة المتجددة والبيوتكنولوجي والنانو تكنولوجي لتعظيم القيمة المضافة للمنتج المصري.

وقد رصد المؤتمر الاقتصادي جهود الدولة في تطوير ودعم الصناعات التحويلية ومن أهم الجهود التي بذلت ما يلى: (المؤتمر الاقتصادي لمصر، 23–25 أكتوبر 2022)

4–2 التسهيلات الممنوحة في إجراءات تخصيص الارأضى

- تطوير منظومة الحصول على الأراضي للمشروعات الصناعية بفضل التسهيلات الممنوحة في إجراءات تخصيص الأراضي وتسعيرها.
- الحوافز التشجيعية للأراضي الصناعية بمناطق الصعيد والمدن الجديدة وإعادة تسعير المناطق الصناعية بالمدن الجديدة بالصعيد.
- **طرح الأراضي الصناعية بنظام حق الانتفاع :** اتجهت الدولة إلى إتاحة الأراضي الصناعية بتكلفة مرافقها فقط، أو بحق الانتفاع، دون مساعي لتحقيق أي ربح من خلال طرحها لتحدي غلاء الأراضي الصناعية الذي كان يعاني منه المستثمرون، فكان يبلغ سعر المتر الواحد من الأرض في المناطق الصناعية، بمدن العبور أكثر من 110 دولارات متجاوزًا متوسط السعر العالمي بعشرات الأضعاف.
- تكليف هيئة التنمية الصناعية بسرعة إصدار التراخيص الصناعية : وذلك من خلال تعاملها المباشر مع أي جهة حكومية نيابة عن المستثمر الصناعي.

3-4 انتشار المجمعات الصناعية

- تم تبنى خطة شاملة للتوسع في إنشاء المجمعات الصناعية على مستوى الجمهورية وتسهيل إجراءات وتكاليف الايجار أو التملك والتشغيل وذلك من خلال مجمعات صناعية قائمة (الروبيكى- مدينة دمياط للأثاث)، أو مجمعات صناعية جديدة، وربط الأنشطة الإنتاجية المستهدفة مع القطاعات الصناعية المطلوب تعميق التصنيع المحلى بها، وتم إنشاء (16) مجمعًا صناعيًا في (15) محافظة لدعم واستدامة المجمعات الصناعية.
- الاهتمام بالمتابعة الدورية والزيارات الميدانية للمجمعات الصناعية، وعقد لقاءات مع المستثمرين للوقوف على المشكلات والمعوقات التي تواجههم ووضع الحلول وتذليل عقبات شباب المستثمرين تنفيذًا لتوجيهات رئاسة الجمهورية بتسليم الوحدات الصناعية جاهزة للمستثمرين جاهزة بعدادات الكهرباء والمياه.

4-4 دخول الواردات من المدخلات ومستلزمات الإنتاج

- إلغاء شرط التصديق على شهادات المنشأ لتسهيل حركة التجارة.
- قبول المستندات الاستيرادية والتي تتضمن الفاتورة التجارية وشهادة المنشأ الكترونيًا أو ورقيًا.
- التنسيق مع جميع الجهات المعنية لتيسير إجراءات الأفراج الجمركي.
- تقليل تعدد جهات الفحص للشحنات من خلال التنسيق بين الجمارك وكافة الجهات الأخرى.
- التنسيق مع وزارة المالية لتطبيق منظومة التسجيل المسبق للشحنات لمنع تكدس الحاويات داخل الموانئ المصرية.
- تبسيط الإجراءات الجمركية وتسريع الإصلاحات ومنها: مراجعة بنود التعريفة الجمركية المتكاملة، واستكمال الربط الإلكتروني بين كافة الجهات المصرية العاملة بالموانئ لتفعيل التطبيق النهائي لنظام النافذة الواحدة الإلكترونية.

4-5 منظومة دعم الصادرات وبرنامج رد الأعباء التصديرية

- يساعد برنامج رد الأعباء التصديرية في توفير السيولة النقدية الكافية، والحفاظ على العمالة، وتوسيع التصدي، وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق الإقليمية والعالمية، بما يؤدى لرفع معدلات النمو الاقتصادي. وبلغ إجمالي عدد الشركات المستفيدة من البرنامج 2390 شركة في الفترة 2019-2022 .
- يشتمل البرنامج على تنمية الإلكترونيات، وتعزيز النفاذ إلى إفريقيا والأسواق الجديدة، وتنمية الصعيد، وتعميق التصنيع وزيادة القيمة المضافة، والبنية الأساسية للتصدير.

4-6 توفير برامج تمويل وتسهيلات وحلول مالية

تم ذلك من خلال برمج إقراض موجهة لصناعات ومكونات محددة، وتيسير شروط الحصول على القروض من خلال أسعار الفائدة التفضيلية ومنح التسهيلات للاستثمار في المشروعات الصناعية الناشئة وتعزيز التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية المختلفة.

4-7 التحول للاقتصاد الأخضر

حيث سيتم استهداف مؤسسات نقل التكنولوجيا الحديثة بهدف توطين الصناعة وزيادة الصادرات، والتحول إلى التصنيع الأخضر وإصدار التشريعات والقوانين وتوفير خدمات الدعم الفني وتحسين مهارات العمالة الفنية وذلك من خلال:

- إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتوطين السيارات وخاصة السيارات الكهربائية يونيو 2022 لتلبية احتياجات السوق المحلية من السيارات، وتم إنشاء المجلس الأعلى لصناعة السيارات وصندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة وصدر بقانون رقم 162 لسنة 2022 في 27 أكتوبر 2022.
- حوكمة قواعد البيانات ومكينة الإجراءات " **إنشاء وتشغيل منصة الصناعة الرقمية**" وذلك بالتعاون بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية وشركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية لتقديم خدمة أفضل للمستثمرين والمصنعين وتيسير في سرعة أنهاء الإجراءات المطلوبة وحوكمتها من خلال استحداث منظومة رقمية.

4-8 رفع قدرات العنصر البشرى وذلك من خلال:

- رفع جودة التعليم الفني والتقني ليتوافق مع احتياجات الصناعة.
- زيادة مشاركة القطاع الخاص في منظومة البحث والتطوير وربط البحث العلمى بالتطوير الصناعي .
- إطلاق مبادرات دعم الابتكار.
- ربط المؤهلات المتخصصة من العمالة الفنية والمهندسين بالصناعة.

4-9 تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار الخاص المحلى والاجنبي نحو التصدير

أ- تهيئة الإطار التشريعي الداعم للاستثمار

- الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية (2022-2027)، والتي تم إطلاقها في سبتمبر 2022 ومن أهم أهدافها تفعيل المردود الاقتصادي للملكية الفكرية، وتعزيز الاستفادة منها في القطاعات الرئيسية ومنها الصناعة.
- الاستراتيجية الشاملة لدعم سياسات المنافسة والحياد التنافسي يونيو 2022 وذلك بهدف تنشيط جهود حماية الصناعة الوطنية من الممارسات التجارية الدولية غير التنافسية، وتفعيل سياسة الحياد التنافسي لإشراك القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

ب-الحوافز الضريبية وغير الضريبية للمستثمرين وتيسير البيئة لممارسة أنشطة الأعمال

- إعفاء (19) قطاعًا صناعيًا من الضريبة العقارية اعتبارًا من يناير 2022، وتم ال إعلان أن الخزانة العامة للدولة ستتحمل قيمة الضريبة العقارية على الصناعة لمدة ثلاث سنوات وذلك ضمن حزمة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية للصناعة.

ج- آلية مراجعة منظومة المواصفات القياسية المصرية لتتوافق مع المواصفات الدولية لرفع تنافسية الإنتاج الصناعي المصري، وحماية السوق

- إلزام المستورد بتوافق الواردات بالمواصفات المصرية الإلزامية على منظومة ونافذة التسجيل المسبق للشحنات.
- دعم الصناعة في مجال الإنتاج المحلى والتصدير من خلال التوسع في منح علامة الجودة المصرية وشهادة المطابقة للمنتجات مما يسأهم في دعم الثقة في المنتج المحلى والتصدير.
- تطبيق المعايير الدولية في مجال التفتيش والمعايير الفنية والصحية.

د- وثيقة سياسة ملكية الدولة

قامت الدولة بتوضيح العلاقة بين دور الدولة ودور القطاع الخاص بهدف زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص وخاصة الصناعي في القطاع الاقتصادي بما يساعد على زيادة النمو الصناعي وشملت الوثيقة الصناعات الغذائية، والصناعات الإلكترونية، والصناعات الهندسية، والصناعات النسيجية.

ومن أبرز ما تم لتشجيع القطاع الخاص في الصناعة ما يلي:

- إصدار حزمة من القوانين والتشريعات والتي تهدف إلى تبسيط إجراءات إقامة المشروعات.
- تشجيع القطاع الخاص والاستثمار المحلي والأجنبي؛ منها قانون الاستثمار الجديد، وقانون التراخيص الصناعية، وقانون حماية المنافسة، وقانون التمويل متناهي الصغر، وقانون الإفلاس والخروج من السوق، وقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- استراتيجية "مصر 2030" التي تستهدف تعزيز دور القطاع الخاص، وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الثقة من خلال انتهاج السياسات الاقتصادية القائمة على آليات السوق وتمكين القطاع الخاص وتعزيز المنافسة الحرة وإجراء الإصلاحات الأزمة للأسواق وعوامل الإنتاج والسلع.

- استمرار الحوار وعقد الاجتماعات المشتركة بين وزارة التعاون الدولي وقيادات مؤسسة التمويل الدولية والوكالات الدولية من أجل دعم جهود الحكومة لتوسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص في التنمية. (رئاسة مجلس الوزراء، يونيو 2022).

وفي ظل اهتمام الدولة المصرية بتبنتي برنامج لزيادة كفاءة الأصول المملوكة للدولة وتمكين القطاع الخاص، أكدت وثيقة سياسة ملكية الدولة أهمية عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص، بهدف تعزيز مشاركة القطاع الخاص، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ مشروعات البنية الأساسية في ظل فجوة التمويل القائمة التي قدرها البنك الدولي بنحو (230 مليار دولار)، علاوة على تمكين مصر من الاستفادة من المكاسب الاقتصادية الهائلة التي تُتيحها تقنيات الثورة الصناعية الرابعة Fourth Industrial Revelation (4IR)، ومن أبرز ها: تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتتمثل آلية التنفيذ في عقد شراكات مع القطاع الخاص لتأسيس مشروعات رائدة في عدد من مجالات الثورة الصناعية الرابعة المختلفة، بهدف زيادة فرص استفادة القطاعات الاقتصادية، ومن أبرز ها قطاع الصناعة من دمج حلول وتطبيقات الثورة الصناعية في المصانع المصرية؛ بهدف تعزيز القدرة التنافسية الصناعية للدولة وخفض التكاليف وزيادة الإنتاجية ورفع الكفاءة وتحسين الجودة والسلامة وخلق فرص عمل جديدة.

وهناك ثلاثة توجهات لملكية الدولة فيما يخص قطاع الصناعة على النحو التالي:

1- **تخارج الدولة خلال 3 سنوات** من صناعات مثل الجلود ومنتجات الأخشاب، وأنشطة من الصناعات الهندسية (كصناعة الأجهزة الكهربائية، والإلكترونيات)، وأنشطة من الصناعات الغذائية والمشروبات (كالمجازر، وإنتاج منتجات الخضر والفاكهة، وصناعة الألبأن والعصائر والزيوت)، وأنشطة من الصناعات المعدنية كالمشغولات الذهبية والمسابك، والصناعات الكيماوية (كصناعة الورق والمنظفات والأسمدة)، وأنشطة من الصناعات الدوائية كصناعة العطور والنباتات الطبية)

2- **استمرار وجود الدولة مع التثبيت أو التخفيض:** وذلك يعنى تثبيت أو تخفيض الاستثمارات الحكومية الموجهة إلى تلك الأنشطة الصناعية مع السماح بمشاركة القطاع الخاص في بعضها. ومن أبرز تلك الأنشطة نشاط الطاقة الجديدة في الصناعات الهندسية، وعدد من الأنشطة في الصناعات الغذائية والمشروبات (كصناعة اللحوم والطيور والأسماك، وصناعة الأعلاف والسكر والحلوى، وصناعة السجائر والدخان)، وعدد من الأنشطة في الصناعات المعدنية فيما يتعلق بتشكيل المعادن، وعدد من الأنشطة في الصناعات الكيماوية (مثل صناعة البطاريات والفحم النباتي)، فضلًا عن نشاط صناعة حلج ونسج القطن والصوف في القطاعات النسيجية. أما عن الصناعات الدوائية، فقد تحدد أن تكون في الأنشطة المتعلقة بصناعة المستلزمات الطبية والكيماويات الدوائية، وأخيرًا أنشطة تكرير البترول.

3- **استمرار وجود الدولة مع التثبيت أو الزيادة:** وذلك يعنى تحديد قطاعات أو أنشطة ستتواجد فيها الدولة بشكل مستمر، وفقًا لما تتسم به من أبعاد استراتيجية واجتماعية مع السماح بمشاركة القطاع الخاص في بعضها وذلك في عدد من الأنشطة في الصناعات الهندسية مثل (صناعة السفن والقوارب وأشباه الموصلات)، وعدد من الأنشطة في صناعات الطباعة (الطباعة الرقمية وطباعة الصحف والمحلات)، وأخيرًا نشاط صناعة الأدوية في الصناعات الدوائية.

- تم وضع عدد من الموجهات الأساسية التي ستتم مراعاتها؛ لضمان التنفيذ الناجح للوثيقة للتخارج على مراحل وبشكل تدريجي، حتى لو كانت المراحل قصيرة الأمد.

- مراعاة الأبعاد الاستراتيجية والأمنية للأنشطة الاقتصادية عند اتخاذ قرارات ملكية الدولة للأصول.
- الالتزام بما ورد بالدستور المصري بإلزام الإنفاق الحكومي على بعض القطاعات كالتعليم والصحة.
- تحديد منهجية التعامل بعد التخارج لتجنب التداعيات غير المواتية من حيث العمالة أو الإيرادات وهكذا.

ر- مبادرة ابدأ

تم إطلاق مبادرة دعم وتوطين الصناعات الوطنية للاعتماد على المنتج المحلي وتقليل الواردات، وذلك من خلال تعزيز دور القطاع الخاص الوطني في توطين العديد من الصناعات الكبرى والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، مع تقديم عدد من الحوافز في صورة أراضي بحق الانتفاع وإعفاء من الضرائب لمدة خمس سنوات، بالإضافة إلى تقديم أوجه الدعم اللازم لتقنين الأوضاع للمخالفين وتقديم الدعم الفني والمادي اللازم للمتعثرين.

وتهدف المبادرة إلى توطين الصناعة الحديثة وتقليل الفجوة الاستيرادية وتوفير فرص عمل، وتتكامل أهدافها مع الأهداف الوطنية للدولة المصرية، والتزاماتها الدولية وجهودها نحو تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام، وتوفير حلول الطاقة النظيفة، والابتكار في المجال الصناعي، والاستهلاك والإنتاج بشكل مسؤول.

ز- الاهتمام بالصناعات الخضراء

تعد الصناعات الخضراء أمرًا ضروريا في ظل حماية البيئة وتحول الصناعات لتكون صديقة للبيئة في ظل التوجهات الدولية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ولذا اهتمت الحكومة بمشروعات الاقتصاد الأخضر والسندات الخضراء وتمثل مشروعات الاقتصاد الأخضر لمصر خلال عام 2021/2020 حوالى 30% في الخطة الاستثمارية وارتفعت لتصل إلى 40% في عام 2022/2021 ومن المستهدف الوصول إلى 50% من المشروعات الاستثمارية العامة في 2025/2024 وقد قامت وزارة المالية بطرح أول سندات خضراء في مصر والشرق الأوسط وشمال إفريقيا بقيمة 750 مليون دولار بأجل 5 سنوات وعائد تصل قيمته 5.5% مما يسأهم في وضع مصر على طريق التمويل المستدام (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 11 أكتوبر 2022).

ع- خطة الـ 100 إجراء لتحفيز قطاع الصناعة وتنمية صادراته :

ومن أهم هذه الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتحفيز قطاع الصناعة وتنمية صادراته ما يلى:

- حوكمة منظومة استغلال الأراضي للوصول إلى أفضل آلية ممكنة للاعتماد عليها وبما يتيح الاستغلال الأمثل للأراضي الصناعية بشكل كامل، لدعم خطط التنمية الصناعية ومتابعة مدى جدية المستثمرين في مباشرة الأنشطة الصناعية المستهدفة بالأراضي المخصصة لهم، وإعادة تخطيط المساحات الشاغرة بالمناطق الصناعية والاستثمارية، وتنفيذ البنية التحتية لها وطرحها للاستثمار في ضوء الاحتياجات الفعلية لكل محافظة، مع وضع نظام تسهيل إجراءات للمستثمرين.
- المتابعة والتحليل المستمر لبيانات هيكل الواردات، بالتعاون مع الجهات المعنية بوزارة التجارة والصناعة.
- منح تسهيلات وإعفاءات ضريبية للشركات الناشئة في بعض القطاعات تستمر مدة تتتراوح بين 3 إلى 5 سنوات، وإنشاء لجنة تحت إشراف رئيس الوزراء مباشرة مهمتها حل مشاكل المستثمرين.

ولقد مثلت هذه الإجراءات التي تم اتخاذها انعكاسًا إيجابيا على تحسين وضع مصر بمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي بستة مراكز لتصل إلى 114 من أصل 190 دولة، حيث نفذت مصر خلال فترة تصنيف المؤشر، أربعة إصلاحات للأعمال، لتسجل ثاني أكبر عدد من الإصلاحات التي تم إجراؤها بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ط- منح الرخصة الذهبية للمستثمرين الصناعيين

يهدف ذلك تشجيع رجال الأعمال والمستثمرين الصناعيين لإقامة استثمارات صناعية تستهدف لخفض الواردات، وزيادة الصادرات المصرية وذلك في إطار المؤتمر

الاقتصادي لمصر أكتوبر 2022 وتم منحها لثلاث قطاعات وهي الهيدروجين الأخضر ، وصناعة السيارات الكهربائية والبنية التحتية، ومشروعات تحلية مياه البحر والطاقة المتجددة، وتمنح هذه الرخصة موافقة واحدة على إقامة المشروع وتشغيله وإدارته وتراخيص لبناء المشروع وتخصيص المنشآت الأزمة له. وتأتى أهمية الرخصة الذهبية في تسريع إقامة الاستثمارات الصناعية الجديدة لزيادة الناتج الصناعي و إنشاء مصانع تنتج منتجات بديلة للمستوردة ، وقد أقرت تعديلات قانون الاستثمار إمكانية منح الحكومة الرخصة الذهبية لشركات القطاع الخاص، وهي موافقة واحدة على إقامة المشروع وتشغيله وإدارته وكافة تراخيص بدون الحاجة للحصول على موافقات من جهات حكومية أخرى، وذلك بهدف تسريع وتيرة إنشاء المشروعات، وتساهم هذه الرخصة في توفير فرص العمل خلال فترة قصيرة من إنشاء المصانع، مع توفير منتجات محلية بجودة عالمية تصلح لاستخدامها في السوق المصرة، والتصدير للخارج.

الرخصة لا تعفي المستثمر من متطلبات محددة، ولكنها تختصر الموافقات، والاختلاف الجوهري بينها وبين الرخصة العادية هو المستثمر يمر بعملية أبسط كثيرا، تقلل الوقت والجهد.

4-10 بدء تصنيع هواتف Infnix الذكية فى مصر بطاقة انتاجية 6000 هاتف من الجيل الجديد يوميًا.

4-11 توقيع اتفاقيات إطارية لتنفيذ مشروعات الهيدروجين الأخضر (مجلس الوزراء، مايو 2023) بقدرات تصل إلى 24 ألف ميجاوات باستثمارات قدرها 85 مليار دولار، وإمكانية استخدام الهيدروجين الأخضر فى دعم التنمية الصناعية المنخفضة الانبعاثات الكربون للحد من الكربون.

4-12 دعم الاهتمام بالاقتصاد الدائرى (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أغسطس 2023) والذى يدعم عمليات إعادة التدوير والاستخدام بهدف الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية لتقدير الهدر والنفايات بطيئة التحلل، وزيادة حجم الموارد المعاد تدويرها كمدخلات فى عجلة الانتاج مرة أخرى.

خامسًا: سياسات مقترحة لتعزيز قدرة القطاع الصناعي المصرى على مواجهة الأزمات

5-1 سياسات توطين التكنولوجيا الصناعية الحديثة

أصبحت التقنيات الصناعية الحديثة ومواكبة الصناعة للتغيرات التكنولوجية أمرًا هامًا في ظل الأزمات وتداعياتها ومنها الثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الحيوية ومن أهم السياسات ما يلى:

- الاهتمام بتوطين التقنيات الصناعية الحديثة وتوطين التكنولوجيا وبخاصة صناعة التعهيد الذي يرتكز على استقطاب كبريات الشركات العالمية في مجال التكنولوجيا وإنتاج برمجيات متطورة، وخدمات دعم تكنولوجي، وهو الأمر الذي يتطلب سرعة إنترنت عالية وبنية تكنولوجية متطورة من أجل توفير كل الخدمات وجذب المستثمرين في هذا المجال، ومن هنا جاء اهتمام مصر بإنشاء مناطق تكنولوجية في مختلف محافظات وأقاليم مصر .

- الاهتمام بمراكز التدريب والحاضنات التكنولوجية، وتوطين الصناعات مثل مشروع إنتاج أول سيارة كهربائية، ونجحت مصر في توطين هذه الصناعات التكنولوجية خلال فترة وجيزة لا تتجاوز 5 سنوات، في حين تستغرق عمليات التوطين عشرات السنين، ولهذا يجب أن تتوسع مصر في توطين التكنولوجيات الدقيقة."

- الشراكة والتعاون مع الشركاء العالميين، وإعطاء عامل تفضيلي في التعاقدات على تنفيذ المشروعات الصناعية في مصر، لاسيما في ضوء امتلاك مصر حاليًا لكافة مقومات توطين الصناعة ونقل التكنولوجيا المتطورة بأكبر نسبة ممكنة من المكونات المحلية، وهو الأمر الذي يفتح آفاقًا واسعة لتصدير منتجات الشركة إلى دول المنطقة والقارة الأفريقية بالنظر للموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به مصر.

- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير التكنولوجي والابتكارات في المجالات الصناعية وربط الصناعة بمراكز البحوث والجامعات وزيادة مشاركتهم في تقديم الحلول للمشكلات التي تواجها الصناعة.
- تجديد وتحديث المصانع وفقًا للتقنيات الرائدة وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة.

5-2 تدعيم الاندماج في سلاسل القيمة العالمية

تعد مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية منخفضة مقارنة بمثيلاتها من الدول الأخرى، حيث تركزت الصادرات المصرية بشكل أساسي في المواد والمنتجات الأولية الأقل تطورًا خلال الفترة 2010- 2018 حيث أن أكثر من نصف الصادرات هي منتجات أولية، وربعها من الصادرات متوسطة وعالية التكنولوجيا وبالمقارنة بماليزيا وتركيا تمثل الصادرات المتوسطة وعالية التكنولوجيا 42%، 58% على التوالي. (International Finance Cooperation, 2020)، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج وانخفاض جودتها، وضعف الخدمات اللوجستية ولذا نجد أن مصر لم تجذب تدفقات قوية من الاستثمار الاجنبي المباشر للاستفادة من سوقها المحلى الكبير أو لربط مصر في التجارة الدولية القائمة على سلاسل القيمة العالمية.

وتشير التقديرات إلى أن الزيادة في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بنسبة 1% ستزيد نصيب الدخل القومي للفرد بنحو 1%، كما ترتبط التجارة القائمة على سلاسل القيمة العالمية بشكل إيجابي بكلا من الإنتاجية والدخل وخلق وظائف وتتأثر بالقدرة على الانتقال إلى أنشطة التصنيع ذات القيمة المضافة الأعلى ولذا يجب العمل على جذب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال الارتقاء بالقدرات الإنتاجية وتصنيع المنتجات، واستخدام الحوافز للبنية التحتية للصناعات، وتدريب القوة العاملة في المهارات المتخصصة.

5-3 سياسات دعم الاستثمار الاجنبي الصناعي

تعديل الأولويات الصناعية الاستثمارية في إطار رؤية مصر 2030 لتنصب على استهداف وتحفيز الاستثمار الخاص المحلى والاجنبي الذى ينتج للتصدير وذلك من خلال:

- تقديم مجموعة من الحوافز التي تشجع جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في هذه الصناعات والقطاعات وتحقيق تطوير ملموس في القدرات التكنولوجية الإنتاجية ، وتفعيل الخريطة الاستثمارية الصناعية والتوسع في ترفيق المناطق الصناعية المخصصة لهذه الصناعات، وإتاحة الوحدات الصناعية بشروط ميسرة وائتمان بشروط تفضيلية لتمويل العمليات الإنتاجية في هذه الصناعات وتشجيعها على تطوير قدراتها التكنولوجية.
- إصلاح الجوانب المتعلقة بالحوكمة ومحاربة الفساد، وسيادة القانون، وتحسين جودة الخدمات العامة.
- إصلاح المؤسسات القائمة على تنفيذ القوانين والقواعد والإجراءات وفك الاشتباك الخاص بتداخل الاختصاصات بين الجهات ذات الصلة بالاستثمار.(باهى ياسين، 11 مايو 2021).
- تطوير بيئة الأعمال الصناعية لتنعكس على زيادة القدرة التنافسية من خلال التوسع في الإنفاق الحكومى على البنية الأساسية الصناعية، وتخفيض الضرائب الجمركية على السلع الرأسمالية.

5-4 سياسات تنمية وتعميق الصناعات التحويلية

في ضوء الأزمات والمستجدات العالمية والإقليمية والمحلية أصبحت هناك حاجة ملحة لتنمية وتعميق الصناعة المصرية ويقترح أن تركز على ما يلى:

- تنويع مصادر الحصول على مستلزمات الإنتاج للحد من تأثر الصناعة المصرية بالأزمات كما حدث في أزمة كورنا والأزمة الروسية الأوكرانية.
- التركيز على تعميق الصناعات الاستراتيجية وذات الأولوية للاستهلاك والتصنيع المحلى مثل: الصناعات الغذائية والدوائية، وقطع الغيار والمكونات الصناعية.
- تغيير نمط اندماج الصناعات المصرية في سلاسل التوريد والإمداد العالمية للحد من تأثر هذه الصناعات عند انقطاع هذه السلاسل في ظل الأزمات.

- العمل على غلق دوائر الإنتاج للصناعات المصرية داخليًا كلما كان ذلك ممكنًا، بحيث تعتمد الصناعات المحلية على مستلزمات الإنتاج التي توردها سلاسل التوريد المحلية لضمان استقرار هذه الصناعات ونموها من جهة، وللإسهام في خفض التكاليف الخاصة بالنقل والتخزين من جهة أخرى.
- تبنى سياسات وأليات تشجيع الإنتاج في قطاع الصناعة والصناعات التحويلية خصوصًا وفقًا للتقنيات الحديثة وتشجيع الاستثمار في هذه التقنيات.
- تبنى الحكومة رؤى طموحة نحو المستقبل بالتركيز على الاقتصاد التنافسى القائم على المعرفة وتسخير تقنيات الذكاء الاصطناعى في تطوير وتحديث المصانع لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة.
- الإسراع باصدار استراتيجية التنمية الصناعية وخطط دخول مصر في الثورة الصناعية الرابعة. وتشجيع الابتكارات في تطبيق الذكاء الاصطناعى لأهداف التنمية الصناعية المستدامة وتبنى المشاريع الصناعية الريادية وتطبيقها على الواقع العملى وتشجيع رواد الأعمال المبتكرين.

وفقًا لدراسة (سهير أبو العنين 2021) والتي اعتمدت على قوة العلاقات التشابكية والروابط الأمامية والخلفية بين الصناعات أوضحت الدراسة أن هناك ثمانية قطاعات صناعية مرشحة للتعميق هى:

1- الصناعات الكيمائية.
2- الصناعات المعدنية الأساسية.
3- صناعة الأدوية.
4- الصناعات الغذائية
5- الصناعات الهندسية.
6- صناعة المنسوجات.
7- صناعة مواد البناء.
8- الصناعات المرتبطة بالتوجه للاقتصاد الرقمى والتطور التكنولوجي وهى صناعة المنتجات الإلكترونية.

5-5 توطين الصناعات المصرية

تعاون القطاعين الحكومي والخاص لتوطين الصناعات التحويلية وذلك من خلال الآتي:

- تشجيع الإنتاج في قطاع الصناعة والصناعات التحويلية وفق التقنيات الحديثة، وتشجع الاستثمار في توطين هذه التقنيات وتطويرها، وتشجع الابتكار والبحث العلمي في الصناعات التحويلية.
- تطوير مؤسسات التعليم المرتبطة بقطاع الصناعات التحويلية، لمواكبة الصناعات المعرفية والصناعات الرقمية الحديثة، والعمل على أحداث تطوير جوهري في نظم التعليم والتدريب والتوظيف، وتحفيز التعلم المستمر مدى الحياة لدى الموظفين والعاملين بالقطاعات المختلفة، والتركيز على تنمية رأس المال البشري وعلى المهارات والمواهب الشابة، وتحفيز المسئولين الحكوميين والقيادات في القطاع الصناعي لرفع مستوى مهاراتهم وتقبلهم للمتغيرات والمستجدات غير المتوقعة، وأن تعمل المصانع على إعادة اكتشاف وظيفة الموارد البشرية، حيث يجب تنفيذ استراتيجية واضحة لتوجيه العقول والمواهب والمهارات المناسبة لسد الفراغات، وتلبية الاحتياجات من المهارات الحديثة في الجهاز الحكومي وفي الشركات والمصانع.
- تسهيل نفاذ قطاع الصناعة والصناعات التحويلية للتكنولوجيا الحديثة في مجالات الإنتاج والتصنيع، وكذلك تسهيل النفاذ لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع أصحاب المصالح.
- زيادة الميزة التنافسية للصناعات القائمة ضمن قطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.
- **إصلاح أسواق العمل وسياسات التشغيل** في قطاع الصناعة، لإعادة توزيع عنصر العمل لصالح الصناعات التحويلية ذات المحتوى المعرفي والمكون التكنولوجي

المرتفع، ولصالح عملية الرقمنة الصناعية، ولصالح إنتاج منتجات صناعية حديثة ومنتجات ذكية.

- اهتمام الصناعات التحويلية بالمنتجات الجديدة والمنتجات الذكية، التي سيكون هناك طلب متزايد عليها، مثل السيارات الكهربائية، والسيارات ذاتية القيادة، والمنتجات الحربية، والمنتجات الطبية، ومنتجات الفضاء، والمكونات التي تحتاجها هذه الصناعات.
- نشر **العقود التشاركية** في مجال التحول الرقمي وتحديث التكنولوجيا بين المصانع والشركات الدولية الخبيرة في مجال الحلول الرقمية والتكنولوجيا، وذلك لتشجيع الطرف الأول الذي لا يتوفر لدية تمويل في الغالب، لأنه في ظل هذه العقود لن يتحمل استثمارات أو تكاليف إضافية وإنما سيدفع جزء من عائد التحول الرقمي وتحديث التكنولوجيا للطرف الثاني .
- تركيز جهود الحكومة لتهيئة المناخ الاستثماري في القطاع الصناعي على توفير البنية التحتية للثورة الصناعية الرابعة، وتوفير الخدمات الرقمية، والعمالة ذات المهارة الرقمية، وتوفير منصات للبيانات عن القطاع الصناعي والصناعات التحويلية.
- التزام جميع الجهات والمؤسسات الحكومية بتطبيق قانون وقرارات تفضيل المنتج المحلي في كل المشتريات الحكومية، مع منح المنتجات الوطنية ميزات تفضيلية مقابل المنتجات المشابهة المستوردة.
- إعادة هيكلة الماكينات والآلات الموجودة في شركات قطاع الأعمال العام.
- دعم وتشجيع عمليات تحديث التكنولوجيا المستخدمة في المصانع.
- قيام الصناعات التحويلية المصرية بإعادة النظر في أساليب وتقنيات التصميم والإنتاج والتسويق التقليدية التي تتبعها.

استطاعت الدولة تحقيق عدة انجازات في مجال توطين الصناعة، بعدة قطاعات صناعية، كصناعة الإلكترونيات، وصناعة السيارات الكهربائية، ومستلزمات السكك الحديدية، وصناعة اللقاحات، وصناعة الأسلحة المتقدمة. إلا أن أغلب هذه الصناعات من نوع رأس المال المكثف، وهي صناعات تتطلب أمولًا كثيرة فيجب أن تباع بكميات كبيرة من أجل تحقيق عوائد وأرباح كافية لتعويض تكاليف إنتاجها وتصنيعها، لذا يجب الإسراع بعقد شراكات تصنيع وتوريد لدول الجوار لتحقيق أرباح عن هذه الصناعات وليس سد الاحتياج الداخلي فقط.

5-6 سياسات التصنيع الخضراء

- الاتجاه نحو الصناعات الخضراء الجديدة والتي تستهدف تطبيق تكنولوجيات بيئية مثل مصأنع إنتاج وحدات الاستفادة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية.
- التوسع في تطبيق التكنولوجيا البيئية النظيفة في المصانع ويمكن الاستفادة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- الاهتمام بالاقتصاد الأخضر سواء فى تصميم المناطق الصناعية المستدامة أو العمليات الإنتاجية.
- انشاء صندوق لتنمية الصناعات الخضراء يعزز الشراكة فى مجال الصناعات الخضراء يعزز الشراكات فى مجال الصناعات الخضراء، ويقدم منحًا لتغطية عمليات الابتكار والتصميم للمنتجات وتعزيز استخدام المواد المستدامة فى تصميم وانتاج منتجات صناعية مستدامة.
- تقديم الحوافز الداعمة لنمو وزيادة الصادرات الصناعية ذات القيمة المضافة والصناعات التراثية الخضراء (مها الشال، يوليو 2018).
- التطبيق المستمر لاستراتيجيات وقائية تشمل عمليات التصنيع والتسويق وتقليل المخاطر التي تلحق بصحة الأنسان والبيئة ورفع مستوى الكفاءة في الموارد والعمليات التصنيعية.

- تفعيل عمليات الرقابة الصناعية ونشر ثقافة الاقتصاد الأخضر والصناعات الخضراء.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات التخزين لتفعيل الصناعات الخضراء.
- التحول نحو التصنيع الأخضر بمشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وتعبئة الاستثمارات وتوجيهها للأنشطة الصناعية الخضراء.
- بناء القدرات عبر برامج التدريب والتأهيل في مجالات الصناعات الخضراء.
- تحفيز الشراكة الدولية التكنولوجية الفعالة وخلق صناعات خضراء جديدة تهدف للتوسع في تطبيق التكنولوجيات البيئية مثل المصانع التي تعمل على الاستفادة من طاقة الرياح والكتلة الحيوية، وذلك بالإضافة للخدمات البيئية في مجال الاستشارات في مجال ترشيد الطاقة وتحسين نظم تداول المواد الكيمائية.

5-7 سياسات التحول للتصنيع الرقمى

لم يَعُد اعتماد أدوات التصنيع الرقمية أمرًا اختياريًّا في ظل تزايد احتمالات حدوث ركود عالمي محتمل؛ مما جعل الشركات تسعى لزيادة الكفاءة والإنتاجية وتبسيط سير العمل، وذلك باستخدام التكنولوجيا والتصنيع الرقمي. ولذا لابد من ادخال المصانع الرقمية والمصنع الذكى والأخذ فى الاعتبار:

- زيادة استخدام التكنولوجيا الرقمية لرفع الإنتاجية وتنويع سلاسل التوريد والاتصال بالموردين والشركاء والمستهلكين.
- بناء القدرات المحلية وتعزيز التنويع والإدماج فى العمل، والاهتمام بالعمالة التكنولوجية الماهرة وتتطوير مهاراتهم.
- مبادرات المصنع الذكى والاعتماد على الربوبرتات.
- الاسراع باصدار استراتيجية التنمية الصناعية بما يتلاءم مع مستقبل العمالة والعمل.

- تتطلب الثورة الصناعية الرابعة من الشركات والمصانع المصرية التكنولوجيات الرقمية والطباعة ثلاثية الأبعاد والروبوتات إلى جانب أدوات الانتاج الجديدة مثل تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعى.
- انضمام مصر لمجموعة البريكس فى أغسطس 2023 حيث مشاركة البريكس من شأنها تعزيز قدرات الصناعة حيث سيشارك البريكس فى تطوير التصنيع الرقمى وفرص التحول الرقمى فى الصناعات التحويلية والسياسات الصناعية الخضراء.

- **أهم النتائج**

- التصنيع والصناعات التحويلية هما السبيل الأساسي للتنمية المستدامة والتغلب على الصدمات والأزمات وخاصة الهدف التاسع من أهداف SDGs "**إقامة بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتشجيع الابتكار**".
- ضعف مساهمة الصناعات التحويلية ذات المتوسطة وعالية التكنولوجيا وتركزها في الصناعات التحويلية منخفضة التكنولوجيا، والنمو في نسبة صادرات الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات السلعية لم يعادل الفجوة القائمة في الميزان الصناعي المصري وظلت واردات الصناعات التحويلية أعلى من صادراتها مما يدل على زيادة انكشاف الصناعات التحويلية خلال الفترة (2015–2019).
- استمرار اعتماد الصناعات التحويلية على الاستيراد من السلع الوسيطة والاستثمارية ومستلزمات الإنتاج مما يعرضه للمشاكل وقت الأزمات مثل ما حدث في جائحة كورنا وفي بعض الصناعات في الحروب الروسية الأوكرانية.
- استمرار معاناة القطاع الصناعي المصري من العديد من المشاكل ومنها: سيطرة الصناعات ذات الطابع الاستهلاكي على الهيكل النسبي للقيمة المضافة للصناعات التحويلية في مقابل تراجع أهمية صناعة الآلات ومعدات النقل التي تلعب دورا هامًا في تعميق التصنيع المحلى، وانخفاض نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا

لإجمالي صادرات الصناعات التحويلية، ونقص الأراضي للمشروعات الصناعية، ومشكلات التعامل الضريبي، وارتفاع سعر الصرف للعملات الأجنبية أمام الجنيه المصري، وضعف العلاقات التشابكية والترابطية للمشروعات الصناعية الصغيرة والمشروعات المتوسطة والكبيرة الحجم.

- من الأثار السلبية لأزمة كورنا على الصناعات التحويلية تراجع الاستثمارات في القطاع الصناعي، وتعليق الخطط الاستثمارية بسبب حالة عدم اليقين، ونقص مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج لبعض المستلزمات وخاصة المستلزمات الطبية ومعاناة المصانع. وقد انعكس انخفاض ذلك انخفاض الواردات من مستلزمات الإنتاج على الإنتاج الصناعي وتراجع الطلب المحلى والخارجي وكانت أكثر الصناعات تأثرًا بالأزمة الصناعات الدوائية، صناعة معدات النقل، صناعة الجلود، ومنتجات المعادن، والإلكترونيات.

- من الأثار الايجابية لأزمة كورنا على الصناعات التحويلية زيادة الطلب على بعض المنتجات الصناعية مثل صناعة الأدوات والمستلزمات الطبية، وصناعة المواد الغذائية، والصناعات الكيمائية، واتجاه الصناعات المحلية لإنتاج منتجات لمواجهة الأزمة بدلاً من استيرادها وإنتاج بدائل للمنتجات المستوردة من الخارج مثل المواد الطبية، ومواد التعقيم، بوابات التعقيم، وأدوات الوقاية الشخصية، والاهتمام بالابتكارات الصناعية ووضع استراتيجيات لتعميق الصناعات المحلية وفي مقدمتها الصناعات الدوائية والغذائية.

- أثرت الحروب الروسية الأوكرانية على الصناعة المصرية من خلال سلاسل التوريد وارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية، وارتفاع أسعار المواد الخام والسلع الوسيطة. إلا أنها تعتبر فرصة لزيادة الاهتمام بتطوير الصناعات التحويلية وخاصة الغذائية والدوائية.

- قامت الدولة بالعديد من الجهود في تطوير ودعم الصناعات التحويلية ومنها: **إطلاق البرنامج الوطنى للإصلاحات الهيكلية** في أبريل 2021، والذى يستهدف

رفع معدلات الاستثمار في الصناعات التحويلية، وتوطين وتعميق الصناعة، وزيادة القدرة التنافسية للصناعات التحويلية والنهوض بالصادرات الصناعية والعمل على توطين الصناعة من خلال التركيز على الصناعات الغذائية، والكيماوية والدوائية والصناعات الهندسية، والاستمرار في إعادة هيكلة الصناعة المصرية، وتطوير الصناعات النسيجية، وتشجيع التوطين الصناعي في المحافظات وفقا للميزة النسبية.

- من الجهود الأخرى للدولة لتطوير ودعم الصناعات التحويلية تطوير منظومة الحصول على الأراضي للمشروعات الصناعية، انتشار المجمعات الصناعية، منظومة دعم الصادرات ورد الأعباء التصديرية، رفع قدرات العنصر البشرى، وتحسين بيئة الاستثمار الخاص المحلى والاجنبي نحو التصدير، إطلاق مبادرة ابدأ لدعم وتوطين الصناعات الوطنية للاعتماد على المنتج المحلى وتقليل الواردات ، الاهتمام بالصناعات الخضراء، ومنح الرخصة الذهبية للمستثمرين الصناعيين.

- **أهم التوصيات**

- اقترحت الدراسة سياسات لتعزيز قدرة القطاع الصناعي والصناعات التحويلية المصرية على مواجهة الأزمات ومنها: سياسات توطين التكنولوجيا الصناعية الحديثة وذلك من خلال الاهتمام بتوطين التقنيات الصناعية الحديثة وتوطين التكنولوجيا، والاهتمام بمراكز التدريب والحاضنات التكنولوجية، وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير التكنولوجي في المجالات الصناعية، وتجديد وتحديث المصانع وفقًا للتقنيات الرائدة. وتدعيم الأندماج في سلاسل القيمة العالمية، وسياسات لدعم الاستثمار الاجنبي الصناعي وذلك من خلال تقديم مجموعة من الحوافز التي تشجع جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وتفعيل الخريطة الاستثمارية الصناعية، وتطوير بيئة الأعمال الصناعية، وتخفيض الضرائب على السلع الرأسمالية.

- أصبحت هناك حاجة ملحة لتنمية وتعميق الصناعة المصرية في ظل الأزمات والمستجدات العالمية والإقليمية والمحلية وذلك من خلال: تنويع مصادر الحصول

على مستلزمات الإنتاج للحد من تأثر الصناعة المصرية بالأزمات كما حدث في أزمتى كورنا والحروب الروسية الأوكرانية، التركيز على تعميق الصناعات الاستراتيجية وذات الأولوية للاستهلاك والتصنيع المحلى مثل: الصناعات الغذائية والدوائية وقطع الغيار والمكونات الصناعية، تسهيل نفاذ الصناعات التحويلية لمواكبة الصناعات المعرفية والصناعات الرقمية الحديثة، إصلاح أسواق العمل وسياسات التشغيل لصالح الصناعات التحويلية ذات المحتوى المعرفي والمكون التكنولوجي المرتفع، الاهتمام بالمنتجات الجديدة والمنتجات الذكية التي سيكون الطلب متزايد عليها مثل السيارات الكهربائية، والمنتجات الطبية، ومستلزمات الإنتاج، إعادة هيكلة الماكينات والآلات الموجودة في شركات ومصانع القطاع العام.

- الاتجاه نحو الصناعات الخضراء الجديدة والتي تستهدف تطبيق تكنولوجيات بيئية واستخدام التكنولوجيات الحديثة في عمليات التخزين، ومراجعة السياسات الاقتصادية وإعادة النظر فيها في إطار استراتيجية شاملة للتحول نحو التصنيع الأخضر بمشاركة القطاع الخاص.
- ضرورة الاستعداد للتغيرات التكنولوجية السريعة، واتباع سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار مع مراعاة الظروف البيئية والاجتماعية، ومواءمة تلك السياسات مع السياسات الصناعية المصرية.

- **مراجع الدراسة**

- اتحاد الصناعات المصرية (يونيو 2020)، أجندة الاصلاحات العاجلة لدفع النمو الصناعى وتشجيع الاستثمار الاجنبى.
- انتربرايز(3 أبريل 2022)، أزمة نقص الرقائق تمتد إلى العديد من قطاعات الصناعة المحلية. https://enterprise.press/ar/industries
- البنك المركزى المصرى، أكتوبر 2021، النشرة الاحصائية الشهرية، العدد 295.
- الامم المتحدة، شعبة الاحصاءات (2017). International Standard Industrial Classification of All Economic Activities, Rev.4
- المؤتمر الاقتصادى لمصر خارطة طريق لاقتصاد أكثر تنافسية (23–25 أكتوبر 2022)، خارطة الطريق لتطوير قطاع الصناعة تحديات وآليات تحفيز القطاع.
- باهى ياسين (11 مايو 2020) ، اصلاح مناخ الاستثمار الأجنبى المباشر في مصر ضرورة عززتها جائحة كورنا "كوفيد 19".
- خالد الحسينى(3 مارس 2022)، الأزمة الروسية الأوكرانية تشعل أسعار الحديد في مصر، العربية نيوز.
- رئاسة مجلس الوزراء (يونيه 2022)، وثيقة سياسة ملكية الدولة.
- سهير أبو العينين (2021)، تحديد توجهات تعميق التصنيع المحلى فى مصر فى ضوء الدروس المستفادة من جائحة كورنا، سلسلة أوراق مشروع تعميق التصنيع المحلى فى مصر رقم (2)، معهد التخطيط القومى.
- مجلس الوزراء ودعم اتخاذ القرار، يونيو 2022، مجلة آفاق اقتصادية معاصرة.
- مجلس الوزراء (2022)، عناقيد الرقائق الالكترونية فى مصر، منتدى السياسات العامة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد الثانى.
- مجلس الوزراء (مايو 2023)، مبادرة كلام فى الاقتصاد "توطين وتعميق الصناعة المحلية"، العدد الثالث، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار(11أكتوبر 2022)، الصناعة الخضراء، آفاق صناعية.

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (أغسطس 2023)، "الاقتصاد الدائرى: رؤية جديدة من أجل مستقبل مستدام"، مجلة رؤى مصرية، السنة التاسعة، العدد 103، أغسطس 2023.
- مغاوري شلبي علي، تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي في مصر، ورقة سياسات رقم (٦١) ، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يونيو 2020.
- مغاورى شلبى، (أكتوبر 2022)، سياسات حماية القطاع الصناعى فى الدول العربية من الأزمات والصدمات الخارجية فى ضوء أهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية، المؤتمر العلمى السادس عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، " تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود فى مواجهة الأزمات".
- مها الشال وأخرون (يونيه 2020)، سياسات وآليات تعميق الصناعات التحويلية المصرية في ظل الثورة الصناعية الرابعة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (317)، معهد التخطيط القومى.
- مها الشال (يوليو 2018)، " دور الابتكار فى التنمية الصناعية المستدامة في مصر، مذكرة خارجية رقم (1659)، سلسلة علمية محكمة، معهد التخطيط القومى.
- هبة زين، جهود وتحديات الارتقاء بالقطاع الصناعى كضرورة لمعالجة الاختلالات الهيكلية، 15 سبتمبر 2022.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (أبريل 2021)، البرنامج الوطنى للإصلاحات الهيكلية "المرحلة الثانية من البرنامج الوطنى للإصلاح الاقتصادى والاجتماعى.
- International Finance Corporation(2020), Creating Markets in Egypt: Realizing the Full Potential of Productive Private Sector, Country Private Sector Diagnostic.
- UNIDO (May 2020), Egypt Industry, a COVID 19 Triggered Transformation- UNIDO Solar-water Heating in Industrial Process (SHIP) project in Egypt, 2020.
- UNIDO (2022), Industrial Development Report 2020, “Industrializing in the Digital Age”.
- Unctad (2022). Innovation Technolog and Innovation Report2021 .

- قاعدة بيانات البنك الدولى

https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators
https://unctad.org/system/files/official-document/tir2020_en.pdf

- قاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

https://iap.unido.org/data/sdg-9-industry

- قاعدة بيانات البنك المركزى المصرى

https://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Statistics/Pages/TimeSeries .aspx